دور المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية

إعـــــداد

الباحث/ ثامر متعب بنيه متعب الخرينج

إشـــراف

أ.د/ يـاسر إبراهيـــــم داود

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية

كلية التجارة– جامعة مدينة السادات

د/ مروة أحمد عبد الرحمن

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة مدينة السادات

- **ملخص البحث:**

يُمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي فى التعرف على دور المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية, واستخدم البحث المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للبحث الحالى, والمنهج الاستقرائي في التطبيق الميداني. تكون مجتمع البحث من جميع المدراء الماليين ومسئولي إدارة المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي بمنطقة الفروانية بدولة الكويت, وتم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع البحث بحجم (٢٤٩) مبحوث مطبقا عليهم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات والبيانات, وتوصل البحث إلى العديد من النتائج نذكر من أهمها: ١/ تحذّر المصارف من عدم التحضير الكافي للتحرير المالي وخاصةً فيما يتعلق بسعر الفائدة. ٢/ المخاطر المتصلة بالغير. ٣/ تحث المصارف على أهمية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء.

الكلمات الدالة: المؤشرات المالية وغير المالية- إدارة المخاطر الائتمانية- رقمنة العمليات المصرفية.

The Role of Financial and Non-Financial Indicators in Credit Risk Management in Light of the Digitization of Banking Operations

Abstract:

The main objective of the current research is to identify the role of financial and non-financial indicators in credit risk management in light of the digitization of banking operations. The research used the deductive approach in preparing the theoretical framework for the current research, and the inductive approach in field application. The research community consisted of all financial managers and credit risk management officials in the banking sector in the Farwaniya region in the State of Kuwait, and the research sample was selected in a simple random way representing the research community with a size of (249) respondents, applying the questionnaire as a tool for collecting information and data The research reached many results, the most important of which are: 1/Banks warn against insufficient preparation for financial liberalization, especially with regard

to the interest rate. 2/Third party risks. 3 /Urges banks on the importance of digital assessment of the creditworthiness of customers.

Keywords: Financial and Non- Financial Indicators - Credit Risk Management - Digitizing Banking Operations.

المقدمة:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة فى بناء الاقتصاد والأعمال فى أى دولة, إذ أن القطاع المصرفى له دور كبير لا يمكن تجاهله فى عملية التطور الاقتصادي, ذلك لأنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية.

وتنشأ المخاطر الائتمانية من جميع الأنشطة التى تعتمد على الطرف المقابل (العميل) وعدم الوفاء بالتزاماته فى موعدها وتعرف بأنها: الخسائر الناتجة عن نكوص أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات (زديري, ٢٠١٦).

وتشير المخاطر الائتمانية إلى عدم قدرة الجهات التى تتعامل مع المصرف على سداد أصول الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكًا فى تحصيلها أو معدومة ويتم قياس هذه المخاطر من خلال نسبة (مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها وإجمالى القروض) كما تشير إلى الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله وتعتبر القروض من أهم مصادر مخاطر الائتمان (سالم, ٢٠١٩).

وتوصلت نتائج العديد من الدراسات السابقة على فعالية استخدام المؤشرات المالية وغير المالية فى إدارة المخاطر الائتمانية, ومن هذه الدراسات دراسة (Catherine, 2020), وتوصلت إلى فعالية نسب المؤشرات المالية فى إدارة مخاطر الائتمان ببنك إفريقيا المحدود, وبذلك يتحدد موضوع الدراسة الحالية في معرفة دور استخدام المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.

مشكلة البحث:

يتعرض الفرد إلى العديد من الأخطار التى يترتب على تحققها خسائر تصيبه في ذاته أو ممتلكاته أو في ذمته المالية ومع استمرار التطور والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي تنوعت الأخطار وتعددت معها الحاجة إلى البحث عن وسائل حديثة وجديدة للتعامل معها دون وقوعها مرة أخرى أو الحد من الخسائر التي تترتب على حدوثها أو الحد من معدلات تكرارها, لذلك فقد أصبحت دراسة دور استخدام المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية ضرورة في جميع الدول المتقدمة والنامية ومنها دولة الكويت.

وانطلاقًا مما سبق تتلخص مشكلة البحث الحالي في دراسة دور استخدام المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية, وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة البحثية الآتية:

١. ما هى طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي؟
٢. ما هى أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية؟
٣. إلى أي مدى تؤثر تلك المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية؟

الدراسات السابقة:

وتناولها الباحث في ثلاثة محاور وفقا لمتغيرات البحث وتم عرضها من الأقدم إلى الأحدث فيما يلي:

أ- دراسات تناولت الدور المحاسبي في إدارة المخاطر الائتمانية:

١- **تناولت دراسة المطيري (٢٠١٦)** إلقاء الضوء على بيان دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الكويتي، وذلك من خلال بيان دور كل من قواعد البيانات، والبرمجيات المستخدمة، والإجراءات المحاسبية، والوسائل التكنولوجية، والعنصر البشري في الحد من مخاطر الائتمان, من خلال دراسة ميدانية على مديري وموظفي الائتمان العاملين في البنوك التجارية الكويتية، حيث بلغ إجمالي مجتمع الدراسة (١١٠) أفراد، بنسبة استرداد بلغت (٩٤,٥٪) وتم جمع الاستبانات ليبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (١٠٤)، في حين بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل من بينها (٩٩) استبانة, وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور لنظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الكويتي.

٢- **تناولت دراسة Farkas (2016)** إلقاء الضوء على تفاعل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار رقم (٩ IFRS) مع قواعد الرقابة المصرفية والآثار المحتملة لهذا التفاعل على الاستقرار المالي, عن طريق تقييم ما إذا كان نموذج خسائر الائتمان المتوقعة يعكس بشكل أفضل جودة الائتمان للأصول المالية وعما إذا كان يقلل من تقلبات الدورة الاقتصادية لمخصصات خسائر القروض بالمقارنة مع منهج الخسائر المحققة بموجب معيار رقم (٣٩ IAS), وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: يُمثل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمعيار (٩ IFRS) حلًا موضوعياً ومعقولًا بين تقديم المعلومات المناسبة وتوفير احتياجات المراقبين لتعزيز الاستقرار المالى. إن مواءمة القواعد المحاسبية والرقابية بالاقتران مع زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال سوف يعزز حوافز مديرى البنوك للتلاعب بمبالغ خسائر القروض لتجنب عدم تنفيذ متطلبات المعايير التنظيمية التي تفرض القيود على أرباح الأسهم والعلاوات. أن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (٩ IFRS) سيوفر نطاق أوسع بكثير للتقدير من معيار (IAS 39) وهذا بدوره سيتطلب جهداً مشتركاً من معدى ومراجعى الحسابات والمراقبين والجهات المكلفة بالتنفيذ.

٣- **تناولت دراسة Miu (2016)** إلقاء الضوء على أهم الجهود المبذولة من البنوك لتطبيق المعيار الدولى رقم (٩) وفقاً لمقررات لجنة بازل IFRS, وقامت الدراسة باختبار كيفية استخدام نماذج التصنيف الداخلى المتقدم (IRB-A) وفقاً لمقررات لجنة بازل فى تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بغرض تطبيق معيار (٩ IFRS), وقدمت أمثلة تفصيلية لكيفية إيجاد المعلومات المستخدمة فى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة, وتتمثل فى: احتمال التعثر PD، ومعدل الخسارة عند التعثر LGD وقيمة الأصول المالية عند التعثر EAD وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن حجر الزاوية لتطبيق المعيار الدولى (٩) يتمثل فى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذى يُمثل تحولًا جوهرياً فى قياس وتقييم مخاطر الائتمان مقارنة بنموذج الخسارة المحققة.

٤- **دراسة Konovalova, etal (2016)** إلقاء الضوء على كيفية اقتراح نموذج خاص لتقييم مخاطر الائتمان على أساس تحليل العوامل، ومحاولة التنبؤ بدرجة المخاطرة المتوقعة للزبائن في البنوك التجارية، بعد تصنيفهم إلى مجموعات، بهدف الوصول إلى درجة المخاطـرة المحتملـة لكل مجموعة، وذلـك لتقليل نسبة المخاطرة الائتمانيـة، وتحسين إدارة المخاطرات بالبنوك، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: التوصل إلى نموذج خاص يستخدم لتقييم طالبي الائتمان وفقاً لتصنيفهم بالمجموعات المشار إليها، كأسلوب لتطوير أساليب إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

٥- **تناولت دراسة قاسم, (٢٠١٧),** إلقاء الضوء على وضع إطاراً للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتأثيره على جودة التقارير المالية للبنوك, واستخدمت الاستبيان كأسلوب جمع البيانات مطبقة المنهج الاستقرائي, الوصفي, والاستدلالي, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أنه مازال الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن حجم مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه المكون. عدم تحديد حجم المخصص المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة (المتعثرة), وهناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص وتصنيف العملاء والجدارة الائتمانية لكل عميل ومن الممكن تصنيف جدارة لعميل بشكل غير صحيح لتحسين صورته أمام المستثمرين وأصحاب المصالح وبالتالي قيمة السهم.

وأن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناء على قياس سليم ونموذج ثابت لمخاطر الائتمان المصرفي وتحت رقابة شديدة من البنك المركزي وبالشكل الذي يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك على النحو أفضل. وأن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من جودة التقارير المالية ويوفر خاصيتي الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي إتخاذ القرارات السليمة من كل الأطراف.

٦- **تناولت دراسة جمعان (٢٠١٧)** إلقاء الضوء على نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية, وتم جمع البيانات المالية من خلال قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنوك موضوع الدراسة لتمثل العينة عن الفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٤-٢٠١٣م), وتوصلت النتائج إلى أنه كلما زاد الإقراض من البنوك ارتفع معدل العائد على رأس المال. ووجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على رأس المال. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر أسعار الفائدة ومعدل العائد على رأس المال. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الصرف ومعدل العائد على رأس المال. كما أن اتجاه العلاقة الموجبة بين مخاطر أسعار الصرف وبين معدل العائد على الاستثمار تشير إلى زيادة مخاطر سعر الصرف تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل ومعدل العائد على رأس المال. وجود علاقة بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على رأس المال. ووجود علاقة واتجاه هذه العلاقة عكسية. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على إجمالي الأصول. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على إجمالي الأصول.

٧- **تناولت دراسة الحريث؛ حزوري (٢٠١٨),** إلقاء الضوء على مفهوم مخاطر الائتمان واشكالها ومصادرها وكيفية قياسها, ودراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال, وطبقت الدراسة على عينة من المصارف السورية الخاصة وعدد (٤) مصارف, وتوصلت النتائج إلى أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال. وتبين أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفية فى المصارف عينة الدراسة وأن مخاطر الائتمان تؤثر في كفاية رأس المال.

٨- **تناولت دراسة منصور (٢٠١٨)** إلى إلقاء الضوء على تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني, من خلال استخدام المنهج الوصفي، والإحصائي وتم أخذ البيانات من تقارير الميزانية العمومية السنوية وقوائم الدخل الخاصة بالبنوك الممثلة لعينة الدراسة للفترة (٢٠٠١- ٢٠١٣), وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: على مستوى كل بنك على حدة بأنه أثرت مخاطر الائتمان على كل من: البنك الأهلي وبنك اليمن الدولي، في حين لم تؤثر المخاطر الائتمانية على كل من: البنك اليمني والتجاري والكويت، وتوصلت النتائج بأنه لم تؤثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك باستثناء بنك اليمن الدولي.

٩- **تناولت دراسة قلبه (٢٠١٩)** إلقاء الضوء على أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني على أداء البنوك العاملة في مصر، وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II, III وقواعد البنك المركزي المصري، بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٠) بنكًا من البنوك العاملة في مصر خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧)، بإجمالي مشاهدات قدرها (١٢٠) مشاهدة. واستخدمت مؤشر هرفندال هيرشمان HHI لقياس التركز الائتماني في محفظة القروض، كما استخدم أسلوب تحليل المحتوى لإعداد مؤشر لمستوى الإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة التركز الائتماني في محفظة القروض وأداء البنوك العاملة في مصر. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني وأداء البنوك العاملة في مصر.

١٠- **تناولت دراسة الخفاجي (٢٠١٩),** إلقاء الضوء على أهمية قياس المخاطرة السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف, من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها بالاعتماد على مدى توفير

البيانات لمدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٧), وتشمل العينة (٨) مصارف وهى: مصرف: (بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط، الاستثمار العراقي، الأهلي العراقي، الائتمان، سومر التجاري، الخليج التجاري), وتوصلت أهم النتائج إلى: عدم وجود علاقة تأثر وارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد والمخاطرة السوقية والسيولة المصرفية.

١١- **تناولت دراسة الشامي (٢٠١٩)** إلقاء الضوء على دراسة أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية المصرية من خلال دراسة ميدانية وذلك من خلال قائمة استقصاء مكونها من عدد (٢٢) بند ومقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسة, وقد إعتمدت على عينة من مسئولي الائتمان والمخاطر والديون المتعثرة في البنوك التجارية المصرية, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

١٢- **تناولت دراسة خوجلي, (٢٠١٩)** إلقاء الضوء على دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي: من خلال دراسة ميدانية على بنك النيل بولاية الخرطوم, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: فعالية دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي: من خلال دراسة ميدانية على بنك النيل بولاية الخرطوم.

١٣- **تناولت دراسة فارس؛ مهدي, (٢٠٢٠)** إلقاء الضوء على وضع إطار لتقييم إدارة مخاطرة المشروع وكيفية تنفيذها من أجل تحسين الأداء المصرفي, وتم اختيار العينة من (١٢) مصرف لمدة البحث المطبقة من (٢٠٠٤: ٢٠١٦), وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن هناك تنوع كبير في المخاطر التي تواجهها المصارف مما أدى إلى وجود حاجة ممحة لدراسة هذه المخاطر بمنظور شامل والتخلي عن المنظور التقليدي الذي يحمل كل واحدة من المخاطر بمعزل عن المخاطر الأخرى.

ب- دراسات تناولت المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية:

١-**تناولت دراسة بعبع (٢٠١٨),** إلقاء الضوء على أثر إدارة مخاطر الائتمان على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية, وتم اختيار عينة ملائمة من المصارف الخاصة في سوريا التي توافرت لها تقارير مالية وتقارير إدارة المخاطر وتم اعتماد معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض غير المنتجة كمؤشرين للحكم على إدارة مخاطر الائتمان في المصارف, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة في سورية في تلك الفترة الزمنية. عند مستوى معنوية (٥٪) ولكن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية لو تم اختبار الفرضية عند مستوى معنوية (١٠٪), وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين نسبة القروض غير المنتجة ومعدل العائد على حقوق الملكية وان معدل كفاية رأس المال يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية بشكل سلبي.

٢-**تناولت دراسة نشوان؛ الطويل؛ شحادة (٢٠١٨)** إلقاء الضوء على معرفة أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وتم تجميع البيانات المالية للبنوك المدرجة من السنة المالية (٢٠١١- ٢٠١٧) من خلال القوائم المالية المدرجة للبنوك على موقع بورصة فلسطين والبالغ عددها (٧) بنوك، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من: (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أظهرت أيضاً وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

٣-**تناولت دراسة Temim (2018)** إلقاء الضوء على تحليل التفاعل بين الإطار الرقابي لإدارة المخاطر والضوابط المحاسبية فيما يتعلق بتقدير مخاطر الائتمان ونسب رأس المال وحسابات المخصصات، وذلك استعداداً لتطبيق معيار (IFRS 9), وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه يتطلب تطبيق معيار رقم (IFRS 9) القيام بتجميع البيانات من مصادر متعددة وتنسيق وإدارة مجموعة واسعة من النماذج وتقييم التغيرات فى مخاطر الائتمان، وذلك للقيام بحساب خسائر الائتمان المتوقعة والمخصصات وفقا لذلك. يجب أن يكون معيار (IFRS 9) والنظم المرتبطة به قادرين على دعم تنفيذ متطلبات نموذج انخفاض قيمة الائتمان، وذلك من خلال توافر: الشفافية والقدرة على المراجعة والتتبع، وقدرات شاملة لإدارة البيانات، النماذج الرائدة لحساب خسارة الائتمان المتوقعة. وتوصلت إلى أنه قد يفرض تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ضغطاً إضافيًا على المؤسسات في المدى القصير. كما أنه سوف يحفز عملية التحول من المنهج المعيارى إلى أسلوب التصنيف فضلًا عن تشجيع البنوك على معالجة أوجه القصور في إدارة البيانات الداخلية. سيؤدي التقارب بين معيار (IFRS 9) وبازل (٣) على المدى الطويل إلى تحسين إدارة المخاطر وتحقيق قدر أكبر من التكامل مع الممارسات المحاسبية، كما أنه سيوفر أسساً قوية لصناعة مصرفية أكثر أماناً ويحسن الثقة والشفافية لجميع أصحاب المصلحة.

٤-**هدفت دراسة Krüger (2018)** إلى دراسة العلاقة بين معيار IFRS ٩ ومتطلبات بازل لرأس المال التنظيمي للبنوك, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن مخصصات خسارة القروض وفقاً لمعيار (IFRS 9) تتضمن تخفيض الشريحة الأولى لرأس المال التنظيمي، ويكون هذا الانخفاض أكثر حدة في الحالات التالية: خلال فترات الركود الاقتصادي. بالنسبة لمحافظ الائتمان ذات الجودة المنخفضة. للبنوك التي لا تشدد بمعايير رأس المال خلال فترات الركود. استخدام تعريف غير صارم للزيادة الجوهرية فى مخاطر الائتمان. كما ناقشت كيف يمكن للجهات التنظيمية مساعدة البنوك لمواجهة المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال توفير المصدات الاحترازية المؤقتة لرؤوس الأموال.

٥-**تناولت دراسة Tasintsadze, Glonti (2019)** إلقاء الضوء على تحليل المؤشرات المالية وغير المالية على المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية بجورجيا وفقًا لـ بيانات (٢٠٠٧-٢٠١٧), واستخدمت المنهج الوصفى, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: الارتباط السلبي بين عامل المخاطرة "القرض المتأخر/ رأس المال السهمي" بـالمخاطر التشغيلية، وبالتالي فإن الزيادة في واحد تسبب في الحد من الأخرى.

٦-**تناولت دراسة سالم (٢٠١٩)** إلقاء الضوء على معرفة طبيعة العلاقة بين كفاءة معايير منح الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية، وتقييم المعاملات وعمليات الموافقة على منح الائتمان وأداها المالي, وتم اختيار عدد أربعة من أكبر البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من العام المالي (٢٠١٢: ٢٠١٦)، وذلك لتغطية متطلبات التحليل الإحصائي والمالي, وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود العلاقة بين تطبيق البنوك التجارية المصرية لمعايير منح الائتمان الملائمة ومستوى الأداء المالي (المرتفع– المنخفض). اختلاف مستوى الأداء في البنوك التجارية المصرية باختلاف طبيعة الإدارة لدى البنوك في مصر من حيث الإلتزام بالأسس السليمة لمنح الائتمان أثناء صياغة السياسة الائتمانية الخاصة بها، فضلًا عن الإلتزام بالمعايير الملائمة لمنح الائتمان، والحدود التي يتم الإلتزام بها عند المنح مثل: تحديد مصادر السداد، والتعرف على مدى الإلتزام بسداد الإلتزامات السابقة.

٧-**تناولت دراسة عشيرة (٢٠٢٠)** إلقاء الضوء على إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، المشتقات الائتمانية, وتم الاعتماد على أربعة أدوات: حوكمة البنوك كمدخل لتحسين الأداء من خلال أفضل الممارسات التي تنص عليها المبادئ الصادرة عن اللجان المختلفة، معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقيات لجنة بازل، وتقنية التوريق والمشتقات الائتمانية كمدخلين حديثين للتحوط ضد مخاطر الائتمان من خلال نقلها وتحويلها إلى أطراف أخرى، والمنهج الاستنباطي.

٨-**تناولت دراسة الياسري؛ الحسيني (٢٠٢٠)** إلقاء الضوء على وصف وتشخيص مدى وجود المخاطرة الائتمانية وأثرها في القيمة الاقتصادية المضافة في المصرف، ومعرفة مدى تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية، ومعرفة مدى تحقق المصرف قيمة اقتصادية مضافة إيجابية أو سلبية, وتمثلت العينة بمصرف الخليج التجاري، ولمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٦)، وكانت الأداة هي التحليل المالي لمؤشرات المخاطرة الائتمانية عبر مؤشرين

وهي: مؤشر إجمالي القروض إلى مجموع الموجودات (x1)، مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى الديون متأخرة التسديد (x2), وكذلك احتساب القيمة الاقتصادية المضافة (y) للمصرف وللمدة المذكورة، وتوصلت أهم النتائج إلى: وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين مؤشر المخاطر الائتمانية (x1) والقيمة الاقتصادية المضافة (y)، وكانت العلاقة غير معنوية مع المؤشر (x2).

ج- دراسات تناولت رقمنة العمليات المصرفية:

١- **دراسة أبو العز (٢٠٢١)** حاولت اختبار اثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية والمتمثلة في ماكينات الصراف الألى، وبطاقات الائتمان والديون الالكترونية، والنقود المحمولة على الشمول المالى في عدد من الدول الافريقية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨), وتضمنت العينة (١٥) دولة افريقية وتم تطبيق تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data. وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها وجود اثر معنوى موجب لاستخدام ماكينات الصراف الالى والنقود المحمولة على الشمول المالى، بينما وجدت الدراسة على الجانب الاخر ان استخدام الديون الالكترونية وبطاقات الائتمان ليس له اثر معنوى على الشمول المالى. بالإضافة الى ذلك قامت الدراسة بإدخال عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الحاكمة الى النموذج مثل: معدل التضخم، ومعدل النمو السكانى، وتحويلات العاملين، وقد اشارت النتائج الى وجود نفس الأثر المعنوى الموجب لاستخدام ماكينات الصراف الالى والنقود المتحركة على الشمول المالى، كما كان لمعدل التضخم اثر معنوى موجب على الشمول المالى واتضح ان هناك اثر معنوى سالب لتحويلات العاملين على الشمول المالى.

٢- **دراسة خميس, (٢٠٢١)** اسهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين فى البنوك التجارية المصرية، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك التجارية المصرية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم اعداد قائمة استقصاء استخدمت كأداة رئيسية لجمع البيانات، وأجريت الدراسة الميدانية على عينة قوامها (٢٨٠) مفردة، وكانت عدد القوائم الصالحة للتحليل (٢٥١) قائمة، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات ابرزها معامل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد، وقد انتهت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية معنوية بين التحول الرقمي وأبعاد الأداء الوظيفي عند مستوى معنوية٥٪، كما اشارت إلى وجود تاثير معنوي ايجابى للتحول الرقمي على أبعاد الأداء الوظيفي للعاملين بالبنوك التجارية المصرية، وفى ضوء هذه النتائج يوصى الباحث بانشاء وحدة تنظيمية للتحول الرقمي فى البنوك التجارية المصرية تختص بالتنسيق مع إدارات البنك بإدارة مشروعات الرقمنة المصرفية وتشجيع الإبتكار، وأيضا تقديم الدعم النفسي للحد من التوتر الرقمي للموظفين فى البنوك التجارية المصرية.

٣- **دراسة قشى؛ بركان (٢٠٢١)** هدفت الدراسة إلى استطلاع المشهد الحالي لشركات FinTech وتأثيرها على الصناعة المالية والمصرفية. خلصت نتائج الدراسة إلى أن FinTechقامت بتحسين الخدمات المصرفية للمستهلكين بشكل كبير، كما أنها قامت بتوفير بدائل للخدمات المصرفية الرئيسية بما في ذلك المدفوعات والإقراض. غير أن مستقبل الصناعة المالية المصرفية يكمن في الانتقال من المنافسة إلى تطوير أشكال أخرى من التعاون مع البنوك.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يستخلص الباحث من الدراسات السابقة العديد من النقاط من أهمها:

أكدت بعض الدراسات على فعالية الدور المحاسبي في إدارة المخاطر الائتمانية ومن هذه الدراسات: دراسة (المطيري ٢٠١٦), ودراسة (قاسم, ٢٠١٧), ودراسة (الشامي, ٢٠١٩), ودراسة (خوجلي, ٢٠١٩). في حين دراسات ركزت أخرى على فعالية أثر استخدام المؤشرات المالية المؤشرات غير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية, ومن هذه الدراسات: دراسة (نشوان؛ واخرون ٢٠١٨), ودراسة (سالم, ٢٠١٩) ودراسة (Tasintsadze, Glonti, 2019).

وبعد الإطلاع على الدراسات والبحوث السابقة وتحليلها في مجال المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية، قد أستفاد الباحث من الدراسات السابقة في الجانب النظري وفي تحديد متغيرات البحث الحالي، ويمكن للباحث أن يحدد المجالات التي افادت منها البحث الحالي:

١. تمت الاستفادة منها في تعزيز الجانب النظرى في الدراسة وكذلك التعرف على أهم آراء الكتاب والباحثين .
٢. معرفة ما تم التوصل إليه في نتائج الدراسات السابقة وما هي التوصيات والمقترحات التي بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت .
٣. الاطلاع على الأساليب الإحصائية المُستخدمة في تحليل ومعالجة المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية والتي من خلالها تم تحديد الأساليب الأكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة الحالية.
٤. الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة كمصادر حيث دعمت الجانب الفكري والتطبيقي للدراسة عن طريق بناء صورة ذهنية لدى الباحث حول متغيرات البحث .
٥. من خلال الإطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات السابقة من أجل تحديد نوع العينة وحجم العينة المناسبة للبحث الحالي.
٦. معرفة الباحث لبعض المراجع والمصادر العربية والأجنبية التي لم يتسن معرفتها والاطلاع عليها من قبل.

وعلى الرغم من ذلك أغفلت معظم السابقة النقاط التالية:

١. قياس دور المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.
٢. استعراضها النظري وتحليلها المالي وغير المالي والإحصائي فى الجانب العملي التطبيقى.

لذا يسعى الباحث من هذا البحث إلى معرفة دور استخدام المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.

وبناء على ما سبق، وانطلاقًا من تراكمية البحث العلمي فإن هذه الدراسة ستنطلق من حيث انتهت الدراسات والبحوث السابقة، وسيضاف ما تحققه من نتائج إلى حصيلة نتائج البحوث والدراسات السابقة في هذا المجال.

أهداف البحث:

وتتمثل في:

١- التعرف على طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.
٢- التعرف على أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.
٣- التعرف على مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.

أهمية البحث:

وتنقسم الأهمية إلى:

١- الأهمية العلمية:

- ترجع أهمية البحث الحالي في دراسة وتحليل مشكلات صناعة قرارات منح القروض الائتمانية بالبنوك التجارية الكويتية بهدف محاولة صياغة مجموعة من الأساليب المحاسبية التي تساعد في ترشيد هذه القرارات وتحد من مخاطرها, وآثارها السلبية سواء على مستوى البنوك أو الوحدات الاقتصادية أو الاقتصاد الوطنى.
- تُعد من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء المصارف وعلى الائتمان باعتباره من الخدمات الجديدة على السوق المصرفية والتي تلعب دورًا فعالاً فى التحوط ضد المخاطر المصرفية.

٢- **الأهمية العملية:**

يمكن أن تفيد الدراسة الحالية كلا من:

- إدارات البنوك التجارية الكويتية والإدارة المصرفية: للتعرف إلى مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من إتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من المخاطر الائتمانية.
- الجهات الرقابية: من أجل إتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني الكويتي.
- مدراء البنوك والمساهمين والمستثمرين فى الكويت على تشكيل صورة واضحة عن أهم المخاطر الائتمانية التي قد تواجههم وطرق التحوط منها.
- الباحثين والمهتمين: من خلال مساعدتهم في التوصل إلى بعض المقترحات من خلال النتائج المقدمة والتي يمكن الاستفادة منها بما يخدم الدراسات المستقبلية اللاحقة للباحثين والمهتمين في دراسة أثر المخاطر الإئتمانية.

حدود البحث:

وتتمثل فيما يلي:

الحدود المكانية: تقتصر البحث الحالي على دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية مع عدم التعرض للبنوك المتخصصة وهى التي تتولى تقديم القروض للأنشطة التي أنشئت: (زراعية, صناعية, تجارية, خدمية), وعدم تناول مشاكل قرارات الائتمان الاجتماعي, وعدم تناول مشاكل قرارات الائتمان التجاري الذي يزاوله التجار, عدم تناول المشاكل المصرفية الأخرى التي تتعرض لها البنوك التجارية كمشاكل: السيولة وأسعار الفائدة, والصرف الأجنبي وغير ذلك من المشاكل المصرفية لعدم علاقتها بالبحث.

الحدود الزمانية: سوف يتم الاعتماد على سلسلة زمانية مكونة من ثلاث سنوات تخدم متغيرات البحث تبدأ من عام (٢٠١٦/ ٢٠١٧), وحتى (٢٠١٨/ ٢٠١٩).

الإطار النظري

أولاً: مفهوم وعناصر الائتمان المصرفي

يعرف الائتمان المصرفي بأنه: "القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها, أي أن وصف الائتمان بأنه مصرفي يُعد تصنيفاً للإئتمان حسب الجهة المانحة له, وهى البنوك وذلك تمييزاً بينه وبين الإئتمان التجاري الذي يمنحه التجار لعملائهم" (الألفي, ٢٠١٥).

ويعرف الإئتمان المصرفي بأنه: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأشخاص والمنظمات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد هذه الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعه واحدة أو على أقساط فى تواريخ محددة ويتفق عليها حسب العقد، وتدعيم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التى تكفل للبنك استرداد أمواله فى حالة توقف العميل عن السداد" (أبو شيخة, ٢٠١٦).

ويعكس المفهوم السابق للائتمان المصرفي مجموعة من العناصر الأساسية الضرورية التي تتحكم في طبيعة عمل هذا الائتمان, ومن أهمها:

١. **الثقة:** وتعني أن درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية يمكن قبولها .
٢. **مبلغ الائتمان:** ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدى ملاءة العميل وقدرته على السداد .
٣. **الغرض المستخدم فيه الائتمان:** تمويل العمليات الاستثمارية أو عمليات النشاط الجاري .
٤. **فترة الائتمان:** وتحدد بفترة السداد على دفعات أو دفعة واحدة .
٥. **تكلفة الائتمان:** وتتمثل فى سعر الفائدة والمصاريف والعمولات.
٦. **الضمانات:** وتضمن للبنك استرداد القروض وتكلفتها (Manisha, 2018).

مما سبق يرى الباحث إمكانية تعريف الائتمان المصرفي على أنه: الثقة التي بموجبها يتم عقد إقراض مال أو منح تسهيلات تمويل (أصول وبضائع وغيرها) يتم بين طرفين إحدهما المصرف والطرف الآخر يسمى العميل المقترض وينتج عن هذا العقد هامش ربح للمصرف (فائدة، عائد على الاستثمار) أو (عائد مرابحة أو استصناع أو عمولة في المصارف الاسلامية) مقابل تسديد هذا المبلغ الذي تم منحه للعميل على فترات زمانية متعددة محددة ومتفق عليها حسب بنود العقد.

ثانياً: خصائص ومقومات قرار منح الائتمان المصرفي:

١- خصائص قرار منح الائتمان المصرفي:

أ. **السيولة:** وهى إمكانية سداد مبلغ الائتمان كاملا فى التاريخ المُتفق عليه وبالشروط المُتفق عليها، لذا يتعين على المحلل االائتماني ضرورة التحقق من ذلك، هذا بالإضافة إلى سلامة استخدام الائتمان في الغرض الممنوح من أجله والتحقق من توافر مصدر واضح للسداد.

ب. **الربحية:** إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة لقرار منح الائتمان والربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنوك التجارية، وتُمثل عامل الأمان لأصحاب حقوق الملكية فى البنك، كما يمكن من خلالها مقابلة جميع التكاليف، إلا أنه يجب عدم الانزلاق في إتخاذ قرارات منح الائتمان لا تتوافر فيه الجودة الكاملة بهدف تحقيق الأرقام المستهدفة .

ج. **الأمان:** وهى الثقة في أن الأموال المقرضة سيتم سدادها بتاريخ الاستحقاق، ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة، ويجب التحقق من توافر الجدارة الائتمانية للزبون .

د. **تنويع المحفظة الائتمانية:** وتهدف إلى تنويع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع اقتصادي معين... إلخ، لأن أية تقلبات غير متوقعة ستؤثر سلباً على المركز المالى للبنوك التجارية، لهذا فإن التنويع يلعب دوراً مهماً فى توفير درجات أكبر من الأمان حيث يؤدي هذا الأخير إلى تقليل المخاطر المحتملة .

ه. **الضمان:** إذ يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة أو لمواجهة الحالات التى تحيط بها المخاطر بدرجة عالية من حالة عدم التأكد، مع الاعتبار أن خاصية الضمان تأتى فى المرتبة الأخيرة في منظومة قرار منح الائتمان وأن دقة وسلامة التحليلات المالية للتدفقات النقدية واعتبارات الجدارة الائتمانية للزبون هم أساس بناء قرار منح الائتمان.

٢- مقومات قرار منح الائتمان المصرفي:

أ. يمنح الائتمان لصالح الزبون التي تتوافر لديه الجدارة الائتمانية.

ب. يكون الائتمان موجهاً لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط الزبون، وبما يتفق مع السياسة الائتمانية للبنوك التجارية.

ج. تناسب قيمة الائتمان مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالى والهيكل التمويلى للزبون.

د. التأكد من أن السلطة الائتمانية التي تقوم بإتخاذ قرار منح الائتمان تتوافر لها المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة.

ه. التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان، وتحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد (أحمد, ٢٠١٨).

ثالثاً: إجراءات منح الائتمان المصرفي

١. **المرحلة الأولية:** تمر عملية البدء فى منح الائتمان بتقدم العميل بطلب القرض, ثم المقابلة الشخصية مع العميل مروراً بالاستعلام عنه وجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء التحليل الائتمانى وذلك بغرض إعداد المذكرة الائتمانية حتى يتسنى إتخاذ القرار الائتمانى السليم من حيث قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة وأيضاً أساليب تمويلها بما يتناسب مع الغرض من منح الائتمان وطريقة سداد وذلك فى إطار شروط وضوابط المنح

وبما يسمح بمتابعة استخدام التسهيلات ويلزم في ذلك الإطار تجميع البيانات والمعلومات وفقاً لشروط وضوابط وأساسيات الموافقة الائتمانية (Yeasin, 2021).

٢. **مرحلة التحليل الائتمانى:** وتقوم على تقييم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المقرض فى المواعيد المتفق عليها، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم المهارات التى يجب أن يتمتع بها مسؤولو الائتمان المصرفي، فالتقييم والتحليل الائتماني يُمثل عملية ديناميكية وأساسية فى الكشف عن مواطن الضعف في القروض في وقت مبكر قدر المستطاع، وذلك لا يتطلب رقابة مستمرة لأداء المقترض المالي فحسب – كما تعكسه حساباته لدى البنك وأداؤه لإلتزاماته تجاه الآخرين أيضاً وأسعار أسهمه في الأسواق المالية- وإنما يتطلب أيضاً مراقبة لكيفية تطور نشاط المقترض ومدى استجابته لمواكبة المستجدات والتطورات في الصناعة والسوق الذى يعمل فيها، وهنا يلزم على مسؤول الائتمان تقييم أثر مثل هذه التطورات فور حدوثها، وعدم الانتظار حتى موعد التجديد السنوى للتسهيلات, فالتأخير فى التقييم قد يصرف النظر عن مثل التطورات وأهميتها (سالم, ٢٠١٩).

٣. **مرحلة ما بعد منح الائتمان:** وتتمثل في المتابعة الدورية للقروض، وتُعد عملية المتابعة الائتمانية من أهم أركان الائتمان الجيد والدور الحيوي والأهم لتفعيل الائتمان والحد من مخاطره, وهذا الدور لا يبدأ إلا بعد إتخاذ قرار الموافقة على منح الائتمان، وينبغى عدم تأخر هذا الإجراء تفادياً لأي تدهور في التسهيل وتجنباً للوصول إلى مرحلة التعثر حيث أن المهمة الأساسية لمتابعة القروض هو التحديد السريع للتغييرات التي تطرأ على الحالة المالية للعميل المقترض أو الأداء الذى يؤثر أو قد يؤثر على قدرة الفرد المقترض على سداد القرض (Al Zaidanin, Al Zaidanin, 2021).

وتتم عملية المتابعة الدورية للقروض من خلال مرحلتين أساسيتين ومتكاملتين هما: المرحلة الأولى: تتمثل في إستيفاء المستندات فى إطار شروط وضوابط الموافقة الائتمانية ويتم إعداد المستندات بواسطة الشخص مسئول الائتمان بالتنسيق مع كل من إدارة المخاطر والإدارة القانونية حيث تقوم إدارة المخاطر بمراجعة المستندات من الناحية الائتمانية (الفحص الائتمانى) بينما تختص الإدارة القانونية بالمراجعة القانونية للتحقق من استيفاء كل الشروط والضمانات المقررة. المرحلة الثانية: وتتمثل في المتابعة الدورية والتنسيق مع إدارة الاستعلام للتأكد من انضباط استخدام التسهيل الائتمانى: وتبدأ بمجرد وضع التسهيل تحت تصرف العميل وتختص بمتابعة استخدامه للتسهيلات الائتمانية على النحو الذي أقر البنك في الموافقة الائتمانية إلى جانب تقييم الأوضاع المالية للعميل عن طريق المتابعة والتحليل للقوائم المالية الدورية، وهذا يتطلب إجراء الزيارات الميدانية الدورية للعملاء فى مواقعهم لمتابعة مدى انتظام مسار النشاط فضلاً عن إجراء استعلام دوري كل (٦) شهور لمتابعة سمعة العميل السوقية والمصرفية وموقف كل من: البروتستو والإفلاس والحجوزات، ويتولى مسئولية هذه المرحلة مسئولى الائتمان بإدارة تمويل الشركات وإدارة المخاطر وإدارة الاستعلام وبعض إدارات البنك الأخرى مثل: (إدارة الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإدارة المخازن) (سالم, ٢٠١٩), وفيما يلي الشكل رقم (١) ليوضح صورة إجمالية لمراحل عملية الائتمان.

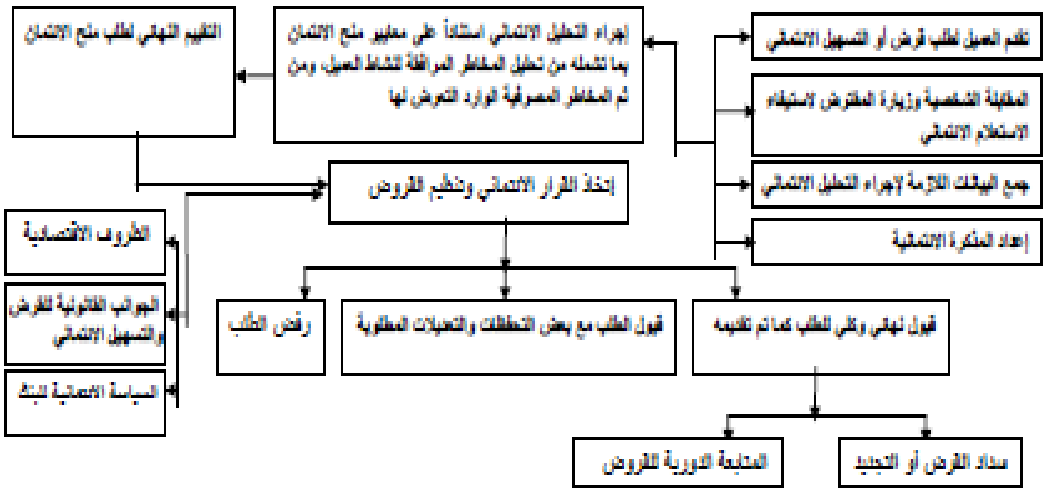

شكل رقم (١) صورة إجمالية لمراحل عملية الائتمان

رابعاً: أهم الإصدارات المهنية الحاكمة للائتمان المصرفي بازل ٣: Basel III

١- مفهوم مقررات بازل ٣: Basel III

نتيجة عدم قدرة اتفاقية بازل ٢: Basel II على حماية النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) هذا بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية عام (٢٠١٠) عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء التعديلات الجوهرية في الاتفاقية حيث خرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل ٣: Basel III.

تعرف مقررات بازل ٣ Basel III بأنها: التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ (٢٠١٠/٩/١٢) عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء (٢٧) للجنة بازل بعد توسعها وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين فى اجتماعهم فى (١٢/١١/ ٢٠١٠) وأصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام مع نهاية عام (٢٠١٢) وذلك من خلال مدة زمانية تمتد حتى (٢٠١٩) مع وجود محطتين للمراجعة خلال (٢٠١٣, ٢٠١٥) (مجدوب؛ عمار, ٢٠١٧).

وتعرف بأنها: عبارة عن مجموعة من المعايير الاحترازية: الجزئية والكلية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية تسعى من خلالها إلى تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم مما يؤدي إلى تحسين قدرة النظام المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية والمالية أياً كان مصدرها والحد من خطر امتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي (بعزيز؛ مخلوفي, ٢٠١٩).

٢- أهداف اتفاقية بازل ٣: Basel III

أ. تحسين فعالية الرقابة الاحترازية تجاه المخاطر من خلال معايير كفاية رأس المال ومعايير تسيير السيولة بسياق يتسم بمرونة عالية لتمكين السلطات الرقابية والأنظمة البنكية من مواجهة أي أحداث مفاجئة.

ب. تحسين أساليب تسيير المخاطر في ظل أسس الحذر والإبداع، وتحقيق توازن بين المخاطر ومستوى الأموال الخاصة، ودفع البنوك إلى تطبيق مبادئ الحوكمة لترشيد الإدارة والنظم الداخلية التي يعمل البنك لتصب اهتمامها على المخاطر .

ج. تحسين قدرة السلطات الرقابية والبنوك على استيعاب الصدمات الناجمة عن المخاطر النظامية التى تقوض كفاءة أسواق التمويل، ومخاطر العدوى التي تنقل الصدمة إلى البنوك السليمة في مركزها المالي.

د. اقتراح معايير دولية ذات صلة بسيولة البنوك إلى جانب المعايير الخاصة بالملاءة، من شأنها تعزيز استقرار النظام المالي العالمي بإحداث تنسيق حسن بين السلطات الرقابية في تقييم مستويات السيولة على بنموذج واحد ومتكامل، وهو من شأنه أيضاً تحقيق ظروف تنافسية متكافئة بين البنوك لتجنب تملص بعضها من تطبيق المتطلبات التنظيمية والرقابية .

ه. تحسين قدرة القطاع المصرفى على استيعاب الصدمات الناشئة عن ضغوط: مالية واقتصادية مهما كان مصدرها.

و. تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة.

ز. تعزيز الشفافية والإفصاح (Bank for International Settlements, 2021) .

ح. تخفيض مسايرة التنظيم للتقلبات الدورية.

ط. معالجة القضايا والمشكلات التي فشلت اتفاقية (بازل ٢) فى إدارتها، والتي ظهرت خلال الأزمة العالمية لسنة (٢٠٠٨)؛ وتستهدف التدابير الإصلاحية التي جاءت بها اتفاقية (بازل٣) موضوعين أساسيين هما:

- الاحتراز الجزئي: وهو تعزيز الاحتراز على مستوى البنوك فرادى وهذا يساعد على صمودها خلال فترات الضغط .
- الاحتراز الكلي: وهو تعزيز الاحتراز على مستوى النظام ككل لمواجهة المخاطر النظامية التي قد تتضخم مع مرور الزمن (عياش؛ العايب, ٢٠١٦) .

٣- الإصلاحات الواردة في بازل ٣: Basel III

تضمنت اتفاقية (بازل ٣) عدة إصلاحات نعرض منها ما يلي:

أ. إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز (رأسمال أساسى)، وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها, ويعادل (٤,٥٪) على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر (كانت هذه النسبة في (بازل ٢) تقدر بـ (٢%).

ب. تكوين احتياطى جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل (٢,٥٪) من الأصول، ما يعنى زيادة كمية رأس المال الممتاز إلى ثلاث أضعاف ليبلغ (٧٪) وفي حال إنخفاض هذه النسبة فإنه يتم فرض قيود على توزيع الأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية للموظفين.

ج. تلزم تلك الاتفاقية البنوك التجارية بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطات لمواجهة الآثار السلبية للدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين (٠%), و(٢,٥٪) من رأس المال الأساسى، مع توفر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك التجارية، وذلك لضمان عدم تأثر دورها فى منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها تجاه العملاء.

د. نصت هذه الاتفاقية أيضاً على رفع المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من (٤٪: ٦٪) وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال (عياش؛ العايب, ٢٠١٨).

ويتضح مما سبق أنه تعتبر اتفاقية (بازل ٣) امتداد لما جاء في اتفاقية (بازل ٢), حيث أدخلت عليها إصلاحات بهدف تلافي الأخطاء التي كشفت عنها الأزمة المالية، وذلك لمحاولة تعزيز صلابة النظام البنكي العالمي لمواجهة أزمات لاحقة فى حالة حدوثها.

٤- الجوانب التي عالجتها اتفاقية بازل ٣: Basel III

وتتمثل فيما يلي (عياش؛ العايب, ٢٠١٨), (Bank for International Settlements, 2021) :

٤-١ تحسين كمية ونوعية رأس المال في البنوك التجارية:

ويتم ذلك من خلال إعطاء مفهوم جديد له، حيث أصبح رأس المال الأساسي مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة بالإضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أما رأس المال المساند فهو يضم أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر،

وبالتالي تم إسقاط الشريحة الثالثة من حساب الأموال الخاصة وتتكون الأموال الخاصة من شريحتين هما: رأس المال الأساسي؛ رأس المال التكميلي:

- الشريحة الأولى: (رأس المال الأساسي): تتكون من الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر النواة الصلبة للبنك, كما تتكون من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المُعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة الأولى الإضافية، والتي تتكون من الودائع والديون الثانوية على البنك، أدوات دائمة وهى التي ليس لها تاريخ استحقاق وليس عليها حوافز عند تسديدها، بالإضافة إلى أدوات قابلة للاستدعاء من قبل المصدر فقط بعد خمس سنوات كحد أدنى، ويتم الرفع التدريجي لما تُمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من (٢٪) إلى حدود (٤,٥٪) مع بداية سنة (٢٠١٥). أما ما تُمثله الشريحة الأولى الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من (٢٪) عام (٢٠١٢) إلى (١٪) عام (٢٠١٣) ثم (١,٥٪) عام (٢٠١٤) لتبقى عند هذا المستوى, كما سيتم خصم بعض الأصول من هذه الشريحة على غرار الشهرة والأصول غير الملموسة، أصول الضرائب المؤجلة، احتياطي تحوط التدفقات النقدية، أرباح البيع المُحققة من عمليات التوريق، المساهمات التبادلية والاستثمارات المهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، وحدود الخصومات، كل هذه الأصول تخصم من حساب رأس المال العادي بالشريحة الأولى بدلاً من متطلبات إتفاقية (بازل٢) بالخصم (٥٠٪) من الشريحة الأولى و(٥٠٪) من الشريحة الثانية, كما أن اللجنة راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث بدأت من (٢٠٪) عام (٢٠١٤) إلى (١٠٠٪) عام (٢٠١٨).
- الشريحة الثانية: (رأس المال التكميلي): ويتكون من احتياطيات إعادة التقييم والمُخصصات العامة لخسائر الديون...الخ وبصفة عامة فهى تحوي جميع الأدوات المُستعملة لجلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية (بازل٣)، أما ما تُمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند (٢٪) إبتداء من سنة (٢٠١٥).

ج- هامش الحماية من التقلبات الدورية: وهدفه ضمان أن متطلبات رأس المال في القطاع البنكي تأخذ في عين الاعتبار البيئة المالية الكلية، حيث يستفاد من هذا الهامش عند حدوث ربط بين زيادة النمو الائتماني الإجمالي ووجود مخاطر على مستوى النظام ككل، يعزز هذا الهامش قدرة النظام البنكي على حماية رأس المال من أية خسائر ممكنة في المستقبل، وتتراوح نسبة هذا الهامش بين (٠٪ إلى ٢,٥٪) إضافة إلى النسبة المقترحة ولتطبيق مثل هذا المتطلب العديد من المزايا على الصعيد الاقتصادي الكلي ومن أهمها:

- ✓ تجنيب السلطات الرقابية التدخل لدعم بعض المؤسسات المالية خشية تعرضها للتعثر المالى، هذه التكلفة التي يتحملها عادة دافعي الضرائب.
- ✓ ضمان وجود قدر كافي من الائتمان الممنوح والموجه لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ في أوقات تعرض الاقتصاد للصدمات، وبالتالى ضمان وجود تمويل لأنشطة الاقتصاد العينى بما يقلل من فترات الركود الاقتصادى.
- ✓ الحيلولة دون توسع القطاع المالي في منح الائتمان في أوقات الرواج الاقتصادي وبالتالي الحد من تراكم المخاطر على مستوى القطاع المالي .
- ✓ الحيلولة دون تكون فقاعات أسعار الأصول وما ينتج عنها من أزمات مالية تؤثر على أنشطة القطاعين المالي والعيني على حد سواء .

وفي ديسمبر (٢٠١٠) وضعت لجنة بازل مبادئ تتعلق بمتطلبات رأس المال الإضافية للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال وتأثيراتها على عمليات منح الائتمان، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلى:

- ✓ تحقيق الهدف الرئيس من وضع هذا الهامش: ويتمثل في حماية القطاع البنكي من الخسائر المحتملة جراء منح الائتمان.
- ✓ المؤشر المرجعي المشترك: وهو يُعبر عن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الاستعانة به كمؤشر مرجعى إلى جانب المؤشرات الأخرى في إتخاذ القرارات الرقابية بهذا الشأن.

- ✓ خطر الإنذارات المضللة: حيث يجب على الهيئات الرقابية التأكد من تناسق المعلومات والمؤشرات مع المتغيرات الأخرى للوصول لصورة تعبر عن الواقع تمكن من إتخاذ القرارات الصحيحة.
- ✓ الاستفادة من الموارد المتاحة:حيث يسمح للبنوك الاستفادة من هذا الهامش فى حالة نضوب مصادر التمويل، لضمان عدم تأثر مستويات الائتمان الممنوح في أوقات الأزمات
- ✓ أدوات الرقابة الاحترازية الكلية الأخرى: فعند تراكم مخاطر على مستوى القطاع المالى، يطلب من البنوك التجارية تكوين هذا الهامش ليتكامل مع الإجراءات الاحترازية الأخرى.

د- هامش حماية للمحافظة على رأس المال : حيث هدفت اللجنة من خلال إضافة هذا المعيار إلى تدعيم رأسمال البنك في غير أوقات الأزمات (أوقات الانتعاش) لمواجهة الخسائر المحتملة، حيث حددت نسبة هذا الهامش بـ (٢,٥٪) والتي من المتوقع تطبيقها بحلول عام (٢٠١٩)، كما تم مراعاة التدرج في بدء التطبيق (٠,٦٢٥٪) عام (٢٠١٣) إلى (١,٨٧٥) عام (٢٠١٨). من خلال هذه الاتفاقية سمحت اللجنة للبنوك التجارية بتطبيق معدل كفاية رأس المال على مراحل، بدء بالفترة (٢٠١٣-٢٠١٥) أين أبقت اللجنة على نفس المعدل المعمول به في الاتفاقية السابقة (٨٪), وخلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٨) تم رفع النسبة إلى (٩٪) ليتم تطبيق النسبة النهائية خلال سنة (٢٠١٩) بنسبة (١٠,٥٪).

٤-٢ تعزيز تغطية المخاطر:

- احتياطي الحفاظ على رأس المال: مصمم لتشجيع البنوك على الاحتفاظ بنسب رأس المال أعلى من المُتطلبات التنظيمية.
- الاحتياطى المعاكس للدورة الاقتصادية: حيث يتم بناءه في أوقات الرواج الاقتصادي استعداداً لاستخدامه في أوقات الضغوط.

ج. احتياطي البنوك المهمة نظامياً: لقد أقرت اتفاقية (بازل ٣) احتياطي يفرض على البنوك المهمة نظامياً تتراوح قيمته بين (١٪, و٣,٥٪) من الأصل المرجح بمخاطره بالاعتماد على الأهمية النظامية للبنوك.

٤-٣ نسبة الرافعة المالية:

وتهدف إلى تقييد تراكم الرافعة المالية في القطاع المصرفي, وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر, ووضع حدود على قدرة القطاع المصرفي في خلق الاصول بالاعتماد على الرافعة المالية.

٤-٤ تعزيز معايير إدارة السيولة:

وضعت اتفاقية (بازل ٣) معيارين جديدين للسيولة تتمثل في:

- نسبة تغطية السيولة.
- نسبة التمويل المستقر الصافية.

٤-٥ التمويل المستقر المتوفر:

وهو عبارة عن مبلغ رأس المال وخصم التمويل المتوقع أن تكون مصدراً موثوقاً للتمويل على مدى فترة زمانية تتعدى سنة واحدة.

٤-٦ التمويل المستقر المطلوب:

وهو عبارة عن جزء من أصول البنوك المحتفظ بها التي ينظر إليها على أنها غير سائلة على مدى سنة واحدة (بوشرمة, ٢٠١٨).

خامساً: نظريات الائتمان المصرفي وأهم نماذجه

لقد ثار جدل منذ القرن الماضي وإزداد في فترة الأزمة العالمية الكبرى وما بعدها بما يخص طبيعة الأنشطة التي تزاولها المصارف ونوعية القروض التي يمكن أن تتخصص فيها, وهذا أدى إلى إنسياق العديد من نظريات في هذا المجال، (الزبيدي, ٢٠١٦), (محمد, ٢٠٢١) (Yoshino, Taghizadeh, 2018) وسوف يتم توضيح تلك النظريات كما يلي:

١- **نظرية القروض التجارية (النظرية الإنجليزية):** تأثرت بأفكار العالم ادم سميث *Adam Smith* وتهتم بضرورة استخدام أموال المصارف بإستثناء الاحتياطات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الآمد التي تنشأ من خلال المعاملات التجارية أثناء حركة: السمع والخدمات الجائزة من المُنتجين إلى المستهلكين، فضلًا عن المعاملات الصناعية قصيرة الأجل والتي من خلالها يستطيع المُنتجون تسويق خدماتهم وشراء المواد الأولية, فضلًا عن دفع المُستحقات الأخرى لأسباب موسمية.

وينص مضمون هذه النظرية في أن المصارف التجارية يجب أن تقتصر في تقديم قروضها على المدة القصيرة التي لا تزيد عن سنة، والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية التى تمتاز بدورة قصيرة لرأس المال، وتكون القروض قصيرة الأجل موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة، فضلًا عن عدم انصراف هذه القروض لتكوين رؤوس أموال أو المساهمة فى المشروعات أي أن تكون لها طبيعتها التجارية والمُتعلقة بحركة تداول البضائع وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل: الكمبيالات أو السند الإذني أو فتح الاعتمادات المستندية، ومن هنا اكتسبت تسميتها بالقروض التجارية.

<u>الانتقادات الموجهة للنظرية:</u>

أ. مع أن هذه النظرية قد بسطت من قبل الاقتصاديين والسلطات التنظيمية والمصارف لكن فشلت محدودية هذه المصارف من حيث منح القروض لأنها تأخذ في حساباتها طلبات الائتمان الواسعة على المستوى الكلي للبلد.

ب. كما أن تطبيق هذه النظرية هو تطبيق غير مرن إذ يمنع المصارف من أن تقوم بتمويل توسع المصارف وشراء المعدات اللازمة للعمل.

ج. تخلط بين السيولة للبنك والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل (أبو عميرة, ٢٠٢٠).

٢- **النظرية الالمانية (نظرية القروض الصناعية):** لا ترى هذه النظرية مانعاً من مساهمة المصارف التجارية في المشروعات الصناعية كإعطائها قروض طويلة ومتوسطة الآجل بالإضافة إلى منح القروض القصيرة الآجل الذي يعد عملها الأساسى, ويمكن توضيح أهم ما استندت إليه هذه النظرية فى الاعتبارات التالية

أ. عدم وجود حدود تفصل بين كل من القروض قصيرة الآجل وتلك المتوسطة وطويلة الآجل، فكثيراً ما يستخدم المقترض التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها من المصارف التجارية وهى قروض قصيرة الآجل في أغراض لا تتعلق بالمعاملات التجارية كما أنها تتجدد باستمرار فى واقع الأمر إلى قروض غير قصيرة الآجل.

ب. كثيراً ما تحتفظ المصارف التجارية بودائع لآجل ما يجعلها مصدراً مأموناً لتمويل القروض متوسطة وطويلة الآجل.

ج. عادة ما يزيد حجم الودائع الجديدة المضافة إلى موارد المصارف عن حجم السحوبات منها أي بشكل يجعل هناك أدنى يبقى ثابت الحجم لكي يمكن أن يستخدم فى منح القروض المتوسطة أو الطويلة الآجل.

د. هناك بعض الدول تطبق أنظمة التأمين على ودائع الزبائن, وبهذا فلا يمكن أن يكون توجيه بعض من هذه الموارد فى المصارف التجارية نحو التمويل المتوسط والطويل الآجل أن يلحق بهذه الودائع أى مخاطر ممكنة .

٣- **النظرية الانتقالية (الإحلال):** تسند على أساس قيام المصارف التجارية بتدعيم احتياطات المصارف الأولية والثانوية بموجودات تكون قابلة للتحويل إلى نقود أي تتمتع بالقابلية العالية للبيع، بمعنى أن تتحول ملكيتها لو في وقت مناسب من دون وقوع خسائر مهمة, وتهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف أو الموجودات التي بحوزة المصارف التجارية وهى بهذا تُمثل صورة أكثر عمومية، إذ إنها لا ترى في القروض التجارية

على أنها غير صالحة لكنها لا تريد أن تكون العمليات التى تقوم بها المصارف مقتصرة على تلك الموجودات كما انها لا تعتبرها أكثر ما هو مناسب لمركز المصرف والنشاطات التى يقوم بها، ففي حال قيام المصرف بتقديم القروض القصيرة الآجل أو الاستثمار فى السوق المفتوحة أو قيامه بتدعيم محفظة الأوراق المالية ثم طالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم المودعة لدى تلك المصارف في هذه الحالة لا يتأثر مركز المصرف إذ كان يتمتع بمرونة التمويل أو التبديل والقدرة على بيع الأوراق وإعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو القيام بتسييل بعض الموجودات لغرض المحافظة على سيولة وتدعيم مركز المصرف المالى، وتتوقف هذه المرونة في التمويل والتبديل على تنوع وتعدد الموجودات وعلى العمليات التي يقوم بها المصرف.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

أ. تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة –حالة الأزمات- فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يسطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل لكون جميع البنوك تعرض ما تمتلكه منها للبيع .

ب. إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لدى البنك التجارى لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب على القروض غير المتوقع .

ج. إن الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر فادحة (أبو عميرة, ٢٠٢٠).

٤- **نظرية الدخل المتوقع:** تستند على أن من واجبات المصرف التجارى التركيز على الدخل عند قيام المصرف بممارسة نشاطه الاقراضى، أي يجب أن تذهب قروض المصارف نحو المجالات ذات الدخل المرتفع المتوقع نجاح المشاريع المستثمرة فيها، أي أن المصارف تستطيع أن تمنح قروضاً متوسطة وطويلة الآجل إضافة إلى منحها قروضاً قصيرة الآجل إلى المستهلكين ومنشآت الأعمال وللمشروعات الاستثمارية والقروض التجارية أي منح القروض لجميع القطاعات الاقتصادية، وأن القروض المتوسطة وطويلة الآجل تسدد للمصارف التجارى على شكل أقساط متوالية تستمد من الدخول الاعتيادية لمؤسسات الأعمال أو الأفراد المقترضين، وبهذا فإن المصرف يستطيع الركون إلى مجرى نقدي منساب إليه بصورة مُنظمة ناتج من تسديد القروض التي منحها، وهذا ما يساعده على مواجهة السحوبات الاعتيادية وتجديد القروض الممنوحة فضلاً عن تلبية طلبات منح قروض جديدة.

٥- **نظرية ادارة الخصوم:** ركزت على الاهتمام بتبرير نشاط المصارف التجارية إذ أن المصرف التجارى يعتمد في ممارسة نشاطه على حجم وهيكل أصوله فضلاً عن هيكل وحجم الخصوم المتوفرة لديه, وذلك من أجل توفير السيولة اللازمة لمواجهة حاجات المودعين من حيث توفير المال والسيولة لهم، وكذلك توفير الأموال لطالبى الاقتراض والذين تُمثل قروضهم المصدر الأساس لأرباح المصارف المانحة، وترى نظرية الخصوم بأن المصارف تستطيع في حال دعتها الحاجة أن تنزل إلى السوق النقدي لتأمين حاجاتها من السيولة من خلال طرح السندات وشهادات الإيداع والاقتراض من غيرها من المصارف أي ليس الالتجاء فقط للأسلوب التقليدي لتوفير السيولة والمتمثل ببيع الأوراق الحكومية, والتخلص من الأوراق التجارية عن طريق إعادة خصم تلك الأوراق، وتأسيساً على هذا تستطيع المصارف أن تدخل في العديد من المشروعات المهمة وأن تحصل على الكثير من الأموال اللازمة (بوشيخي, ٢٠١٦).

ونلاحظ مما تقدم بأن نظريات الائتمان تتمحور حول دور المصارف التجارية في عملية منح الائتمان المصرفى، وتتفق الدراسة الحالية مع نظرية (الدخل المتوقع) كونها النظرية الأكثر واقعية وأكثر انسجاماً مع النشاط الائتماني الذي تمارسه المصارف بشكل عام, إذ تعتمد هذه النظرية على عمليات منح قروض مختلفة الآجال للمشاريع لكي تستثمر بمختلف القطاعات الاقتصادية بما يتوافق مع متطلبات وظروف الاقتصاد ككل، فضلاً عن أن التطور الحديث الذي كشف أن المصارف التجارية قد دخلت في مجالات أخرى عديدة ومتنوعة كالاستثمار والأسواق المالية وإنشاء الشركات وفي مجال التجارة والتسويق... الخ.

سادساً: المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية ودورها في قرارات منح الائتمان

١ـ مؤشرات السيولة:

أ. مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والإلتزامات المُستحقة الأخرى: ويتضمن مجموع النقدية في خزينة المصرف مضافًا إليها الأرصدة النقدية المودعة لدى المصرف المركزي بالعملات المحلية والأجنبية والنقدية المودعة لدى المصارف المحلية بالعملات المحلية والأجنبية فضلاً عن النقدية المودعة لدى مصارف خارجية (تظهر في جانب الموجودات). أما مقام المؤشر فيتمثل بالودائع بأنواعها (تظهر في جانب المطلوبات) فضلاً عن الإلتزامات التي تتضمن الجزء غير المغطى من الكفالات والاعتمادات المستندية (الائتمان التعهدي) والإلتزامات الأخرى المُستحقة الأداء حين الطلب. والمقصود بالودائع بأنواعها أي تصنيفها حسب الزمن إلى ثلاثة أنواع:

- **الودائع تحت الطلب:** وتُمثل الأموال التى يودعها الأشخاص والهيئات بالمصارف بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع للمصرف ليتم الدفع بموجبها .
- **الودائع لأجل:** وهى نوعان: النوع الأول: الودائع لأجل (المُستحقة بتواريخ معينة), وهذه تُمثل الأموال التي يرغب الأشخاص والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها بالمصارف لمدة محددة مقدمًا النوع الثاني: الودائع لأجل بإخطار (أو الخاضعة لإشعار), وهذه يقصد بها الأموال التي يودعها الأشخاص والهيئات بالمصارف على أن لا يجري السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بمدة تحدد عند الإيداع.
- **حسابات التوفير:** تقوم المصارف غالبًا بعمليات توفير أموال المودعين في صناديق التوفير هى لا تختلف بطبيعتها عن الودائع لأجل بإشعار إلا من حيث الإجراءات التي تتبع في الإيداع والسحب وحجم الوديعة والمبلغ المصرح بسحبه في كل مرة .

ب. مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع: ويتضمن النقد بالصندوق وهو النقد الجاهز في خزينة المصرف بالإضافة إلى الاحتياطي النقدي المودع لدى المصرف المركزي وما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الأخرى ومن المتوقع أن يكون هذا الرقم ليس كبيراً، ويتمثل مقام المعادلة بالحسابات الجارية مضافة للودائع بأنواعها: (تحت الطلب، ولأجل، والتوفير), وتُمثل الودائع بشكل عام أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع: المحلية والأجنبية تؤلف المصدر الرئيس لأموال المصرف وتظهر في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي، ويستخدم هذا المؤشر لبيان مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في توفير النقد بالصندوق ولدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتي من الودائع الممنوحة للمصرف بوصفه مصدر رئيس في منح الائتمان.

ج. مؤشر مجموع النقدية الجاهزة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع: ويُمثل بسط المؤشر البسط ذاته في المؤشرين السابقين مضافاً إليهما الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة والتي هى بحوزة المصرف وتظهر في جانب الموجودات المتداولة من قائمة المركز المالي، أما مقام المؤشر فيتمثل بالمقام ذاته في معادلة المؤشر السابق (الحليوي, الشريف, ٢٠١٧).

٢ـ مؤشرات الربحية:

أ. مؤشر إجمالي الاستثمارات والقروض والسلف إلى إجمالي الحسابات الجارية والودائع: ويقيس مدى كفاية المصرف في مجال استثماره لإجمالي الودائع المتاحة له من أجل تحقيق الأرباح، فالاستثمارات هى مقدار ما يوظفه المصرف من أموال على شكل أوراق مالية، أما الأوراق التجارية المخصومة فتمثل الكمبيالات التي يقوم التجار وغيرهم بخصمها لدى المصرف, أما القروض والسلف فتمثل المبالغ الممنوحة للمقترضين (ولم يحين موعد سدادها بعد). (وتظهر جميعها في جانب الموجودات بقائمة المركز المالي)، كما يُمثل مقام المؤشر الودائع جميعها.

ب. مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف: ويقيس مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف وهو ناتج عن القروض والسلف الممنوحة خلال السنة، ويتمثل بسط هذا المؤشر بالفوائد الدائنة التي يتقاضاها المصرف كإيرادات خلال العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام

بمنحها (يظهر في جانب الإيرادات في قائمة النتيجة)، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف وهو قسمة (القروض والسلف أول المدة+ القروض والسلف آخر المدة ÷ ٢).

ج. **مؤشر هامش الفائدة إلى الموجودات المتداولة (العاملة)** وتُمثل الفوائد الدائنة إيرادات للمصرف عن القروض الممنوحة للغير بينما تُمثل الفوائد المدينة نفقات يدفعها المصرف عن الودائع التي يستلمها من الغير (يظهر في جانب المصروفات في قائمة النتيجة) والفرق بينهما يُمثل ربح المصرف، ويجري احتساب هامش الفائدة في هذا المؤشر من خلال تقسيم هامش ربح الفائدة على الموجودات المتداولة (العاملة)، وتشمل الموجودات المتداولة كل الموجودات بإستثناء النقدية والموجودات الثابتة.

د. **مؤشر صافي الربح بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة:** ويجرى استخراج هذا المؤشر (صافي الربح بعد الضريبة) من قائمة النتيجة وتقسيمه على الفوائد الدائنة لغرض معرفة مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة في إيجاد صافي الربح بعد استقطاع الضريبة (عبدالرحمن, ٢٠٢٠).

١- **مؤشرات توظيف الأموال (مجموعة مؤشرات التشغيل):**

أ- **مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الموجودات:** ويشمل الائتمان النقدي (القروض والسلف، والحسابات الجارية المدينة، والأوراق التجارية المخصومة), وهو أكبر بند في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي لأي مصرف عادة، أما الاستثمارات فتشمل الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها المصارف بهدف استغلال فائض السيولة الأسهم والسندات, وكذلك عن طريق شراء النقدية لديها عن طريق شراء الأراضي والمباني وانشائها والحوالات, ويمكن تقسيم الاستثمارات إلى طويلة الآجل وقصيرة الآجل وتظهر في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي، ويقيس هذا المؤشر توظيف الأموال في مجال (الاستثمارات والائتمان النقدي بوصفها أفضل تشغيل لمبالغ الودائع) قياسًا إلى مجموع الموجودات.

ب- **مؤشر الائتمان النقدى إلى مجموع الموجودات:** ويقتصر في توظيف الأموال وتشغيلها في الائتمان النقدي حصراً وفصله عن باقي الاستثمارات قياسًا إلى مجموع الموجودات.

ج- **مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع:** ويقيس توظيف الأموال بمجال: (الائتمان النقدي والاستثمارات بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع) قياساً إلى الحسابات الجارية والودائع.

ح- **مؤشر الائتمان النقدي إلى الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب:** ويقيس تشغيل الأموال في الائتمان النقدي قياساً بالحسابات الجارية والودائع, وتُمثل الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب أكبر بند في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالى, وهذا أمر طبيعى في جميع المصارف إذ تعتمد هذه المصارف عليها اعتمادًا كبيرًا بوصفه مصدر رئيس مهم من مصادر الحصول على الأموال، وتشكل الودائع تحت الطلب نسبة كبيرة من مجموع ودائع المصرف (حمود, ٢٠١٩).

٤- **مؤشرات متانة رأس المال:**

أ- **مؤشر رأس المال المقرر المدفوع الى الائتمان النقدي والاستثمارات:** وهو الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في مدد لاحقة، ويُمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر.

ب- **مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي:** وهو رأس المال المستثمر في نشاط المصرف قياساً إلى الائتمان النقدي: (القروض والسلف، والحسابات الجارية المدينة، والأوراق التجارية المخصومة) فقط (صندق النقد العربي, ٢٠١٧).

٥- **مؤشرات المقترضين:**

أ- **مؤشر القروض والسلف إلى الحسابات الجارية والودائع:** وهو البند القروض أو ما هو بطبيعتها بشكل عام وهو أكبر بند في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي أي أنها تُمثل الشكل الرئيس لتوظيفات أموال المصرف، وتبين مدى اعتماد المصارف على الحسابات الجارية والودائع في توفير الائتمان.

ب- **مؤشر تطور القروض إلى القروض في السنة السابقة:** ويعكس ذلك المؤشر توسع الائتمان الممنوح من قبل المصرف والناجم عن زيادة الطلب على الائتمان في القروض (قروض السنة الحالية, قروض السنة السابقة).

ج- **مؤشر القروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية:** ويقيس درجة النشاط في مجال توظيف المصرف للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات إذ تشمل الاستثمارات محفظة الأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة.

ح- **مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلي إجمالي القروض:** ويبين مقدار الخسارة المتوقعة نتيجة للديون المشكوك في تحصيلها قياساً بإجمالي القروض الممنوحة.

خ- **مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة:** وتُمثل كل الموجودات المصرفية عدا النقد بالصندوق والاستثمارات الحكومية كافة بحسب تعليمات المصرف المركزي (المطيري؛ العنزي, ٢٠١٧).

سابعاً: مفهوم المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: خسار البنك التي قد تواجهه بسبب بعض الأحداث في الأدوات المالية (مخاطر السوق), والقروض (مخاطر الائتمان), والخدمات البنكية (المخاطر التشغيلية) (Fiorese, 2015).

وتعرف المخاطر الائتمانية بأنها: الخسائر الناجمة عن عدم قيام العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقاً لشروط التعاقد وتشمل مخاطر الائتمان بنوداً داخل الميزانية كالاعتمادات المستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل (البغدادي, ٢٠٢٠).

وتعرف بأنها: خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة المقترض على السداد لقيمة القرض وفوائده إلى البنك عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد، وقد تتضمن بنود داخل الميزانية، مثل: القروض والسندات، أو بنود خارج الميزانية، مثل: خطابات الضمان والاعتمادات (اسماعيل, ٢٠٢١).

ويرى الباحث من التعريفات السابقة أنه تتمثل مخاطر الائتمان بوجه عام في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على الوفاء بإلتزاماته تجاه البنك وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان .

ثامنا: أنواع وأشكال المخاطر الائتمانية

١. **مخاطر على مستوى العميل:** وهى مرتبطة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها وأدائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام مثل: مخاطر الأداء التشغيلي، التدفق النقدي، المركز المالى، الرفع المالي، الرفع التشغيلي، نوع الصناعة، ضعف الحوكمة.

٢. **مخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي:** وهي تتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي يعمل فيها البنك مثل: المخاطر السياسية، القوانين والتشريعات، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، السياسات المالية والنقدية.

٣. **مخاطر على مستوى البنوك:** مثل: سياسة التركز، تنويع المحفظة الإئتمانية للقروض، سياسة ALM، قواعد بازل (إبداح, ٢٠٢٠).

ومصادر المخاطر الإئتمانية تنشأ من خلال ما يلي:

١. عدم تنويع المحفظة الإئتمانية .
٢. ممارسة البنك لعمليات الإقراض في مناطق محددة أو يعتمد مفهوم التركزات الإئتمانية.
٣. الحرص الدائم على التوجه نحو التحليل الإئتماني ومراجعة الإجراءات الإئتمانية
٤. وجود مخاطر إئتمانية عالية في طور النمو (Catherine, 2020).

ومن أهم أشكال المخاطر الائتمانية هى:

١. **مخاطر السيولة: Liqudity Risk** يرتبط النشاط الائتماني للمصرف ارتباطا وثيقاً بمؤشرات الأداء المالي ومن أهمها درجة السيولة, حيث أن النشاط الاقراضي والائتماني يُعد عامل ضغط على درجة السيولة, وينتج خطر السيولة بسبب قيام المصرف باتباع سياسة ائتمانية توسعية وعدم اعتماده على مبدأ المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها.

وأشارت نتائج دراسة (Roberts, et al., 2019) إلى أن عملية خلق السيولة تتناقص مع احتفاظ البنوك بأصول سائلة عالية الجودة، وقد تعوض البنوك هذا التأثير عن طريق زيادة حصة الأصول غير السائلة في محافظ الأصول السائلة غير عالية الجودة. كما قد تزداد المخاطر النظامية إذا أدت نسبة تغطية السيولة إلى تعرض البنوك لمخاطر مماثلة مرتبطة, فضلاً عن حدوث انخفاض في حجم السيولة في القطاع المصرفي منذ

عام (٢٠١٣)، وأن البنوك التي تحتفظ بنسبة تغطية السيولة هى المسؤولة عن معظم هذا الإنخفاض، والذي يحدث نتيجة إنخفاض كل من الأصول غير السائلة, وكذلك الخصوم السائلة في ميزانياتها العمومية.

٢. **مخاطر التوسع الائتماني: Credit Expansion Risk** وتعني افراط البنوك في منح الائتمان ونمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته مع ثبات البيانات والمعطيات المالية للمقترض, وذلك قبل بداية فترة السداد, وهذه المخاطر مرتبطة بالودائع والمدخرات (الشامي, ٢٠١٩).

٣. **مخاطر التسعير: Pricing Risk** حيث لا بد أن يتم تسعير عمليات الائتمان بناء على المخاطرة وتكلفة الإدارة فيجب أن يتم الربط بين العائد المطلوب من الائتمان الممنوح وبين درجة المخاطرة هذا بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التكلفة التي يتحملها المصرف أي أن العائد المطلوب يغطي كلاً من تكاليف الخدمة وهامش ربح وهذا تحدده إدارة المصرف وهو (سعر الاقراض الاساسى).

٤. **مخاطر عدم المقدرة على السداد: Non-Repayment Capacity Risk** وتنتج عندما تكون مصادر العميل وموارده المالية سواء الشخصية او غير الشخصية لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته, ويوصى المصرف بالانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعميل خلال السنوات الماضية, وذلك من أجل تحديد قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

٥. **مخاطر تآكل الضمانات:** وهذه المخاطر تنتج عندما يكون الضمان غير كاف ولا يغطى حجم الدين هذا بالإضافة إلى تحمل على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان ويجب أن يتمتع الضمان بسهولة التسييل وإلا يكون عرضة لفقدان مع مرور الزمن.

٦. **مخاطر التركيز: Concentration Risk** وهذه المخاطر تحدث عندما يتم توجيه الائتمان إما إلى عملاء محددين أو قطاع معين أو منطقة جغرافية محددة, وتحدث أيضاً عندما يتبع المصرف سياسة الاعتماد على نوع محدد من الضمانات ويمكن للمصرف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة إئتمانية تتسم بالتنوع من حيث العملاء والقطاعات والمناطق الجغرافية. وأيضاً التنوع من حيث الضمانات المطلوبة ومن حيث تواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

٧. **المخاطر القانونية: *Legal Risk*** وتتمثل فى تغير القوانين والانظمة التى تحكم العلاقة بين المصرف والعملاء المقترضين وايضاً تغير الطبيعة القانونية للهيكل المؤسساتى للعميل المقترض كعمليات الاندماج والاستحواذ والتنازع بين الشركاء (الحريث, حزوري, ٢٠١٨).

وقامت دراسة المضف (٢٠١٧) بقياس المخاطر والكفاءة التشغيلية في عينة مختارة من البنوك الإسلامية في الكويت باستخدام تحليل النسب المالية خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠١٤), وذلك لهدف إيجاد علاقة فيما بين المخاطر والكفاءة التشغيلية في العينة المذكورة، واستخدمت ثلاث مراحل من التحليلات، في المرحلة الأولى تضمنت قياس كفاءة هذه البنوك عن طريق تحليل النسب المالية المتعلقة بالكفاءة التشغيلية، في حين أن المرحلة الثانية تنطوي على تحليل نسب مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية، أما في المرحلة الثالثة قمت بدراسة العلاقة بين هذه المخاطر من جهة وتأثيرها على الكفاءة المالية والتشغيلية من جهة أخرى. وقد تم عرض جداول تحليلية تبين العلاقة بين الكفاءة والمخاطر لأربعة بنوك إسلامية في دولة الكويت، وكانت أهم النتائج أن الكفاءة التشغيلية لهذه البنوك تتأثر طردياً بمخاطر الائتمان، وعكسياً بمخاطر السيولة، بينما ليس هناك علاقة واضحة بين الكفاءة التشغيلية والمخاطر التشغيلية.

تاسعا: أسباب المخاطر الائتمانية

١. **المخاطر الناجمة عن العميل:** فهى ترى أن السبب الرئيس لحدوث هذه المخاطر هو الإنسان سواء كان ذلك عن عمد أو خارج عن إرادته وذلك يرجع إلى: عدم تقديم العميل للمعلومات الصحيحة للبنك عند طلب التسهيل الائتماني, وأيضاً عدم الإلتزام بتوجيهات البنك المرتبطة بسير الائتمان أو نشاط العميل ونقص الخبرات الإدارية والفنية وغياب الإدارة المالية السليمة أو استخدام التسهيل في غير الغرض الذي منح من أجله والتوسع في المشروع خلافاً لما جاء بدراسة الجدوى دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك.

٢. **المخاطر الناجمة عن البنك:** وهى مسؤولية البنك الكاملة عن وقوع مخاطر الائتمان ومن أسبابها القصور في إجراء الدراسات الائتمانية ونقص الكفاءة الفنية في جهاز الائتمان الذي قام بالدراسة الائتمانية وإتباع سياسة

ائتمانية تستهدف تغليب الربح على المخاطرة وعدم كفاية الضمانات المقدمة والتأكد من صحتها بالإضافة إلى منح التسهيل تحت ضغوط ذاتية أو مجاملة لبعض الأفراد.

٣. **المخاطر الناجمة عن أسباب خارجية:** وهى مخاطر خارجة عن إرادة البنك والعميل وتتمثل في الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية مثل: المنافسة الشديدة واستحداث منتجات أو سلع بديلة؛ بما يؤثر في الطلب على منتجات المشروع ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود أو انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم مما يؤثر في قدرة العميل على سداد إلتزاماته بالإضافة إلى التغير المفاجئ في أنظمة الدولة وقوانينها (عبدالرحمن؛ الصيعري, ٢٠١٨).

ويرى الباحث مما سبق أنه تتعدد المخاطر الائتمانية فمنها ما تتعلق بمخاطر خاصة بالعميل, ومنها ما يتعلق بالبنك, ومنها ما تتعلق بأسباب خارجية مرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية.

عاشراً: سياسات إدارة المخاطر الائتمانية وأهم عملياتها:

يقصد بسياسات إدارة مخاطر الائتمان أو ما يعرف بتخفيف المخاطر (تسيير المخاطر) على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسائر إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، وترتكز إدارة المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:

١- الاختيارية: أي اختيار عدد معين من الديون ذات المخاطر المعدومة .
٢- وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض .
٣- التنوع: ويتم ذلك بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين

وقد نص المبدأ السابع عشر (١٧) من مبادئ إدارة المخاطر من الورقة المقدمة بعنوان: Aglobal Regulatory Framework for more Resilient Banks and banking Systems ضمن (بازل III) على أن من ضمن المعايير النوعية التى على البنوك التجارية الإلتزام بها وذلك لغايات الإختبار الأولى، قبل تبني الطرق التي تعتمد على نماذج إدارة المخاطر الإئتمانية الموصى بها فى (بازل II) هو الحرص على وجود إجراءات روتينية لدى البنوك للتأكد من الإلتزام بإجراءات داخلية تعتمد التوثيق وضوابط وتعليمات متُعلقة بقياس من أنظمة قياسات المخاطر الائتمانية, على أن الأنظمة قياسات مخاطر الائتمان يجب أن تعتمد الاستناد إلى الوثائق التعليمية، يمكن أن يتم ذلك من خلال اعتماد ملخص إرشادى لإدارة المخاطر الائتمانية يوضح من خاله المبادىء الأساسية لنظام إدارة المخاطر الائتمانية، ويوضح الأساليب المثبتة التى يتم من خلالها قياس الخطر الائتماني للأطراف المقابلة في التعامل مع البنوك التجارية, **ويمكن مواجهة هذه المخاطر هى:**

١- **الوقاية ومنع الخسائر Loss Prevention:** يطلق عليها البعض سياسة مقاومة الخطر، وتقوم على أساس العمل على منع الخطر الكلى، أو الحد من الخسائر إن حدثت عن طريق إستخدام وسائل الوقاية والحد من الخسارة لتخفيف عبء الخطر, ونشاطات منع الخسائر تقلل من تكرار الخسارة، وكلما كانت المنافع تزيد عن التكلفة فإن منع الخسائر يجب أن يستعمل لمنع جميع التعرضات للمخاطر عن طرق تحويلها أو نقلها إلى الشركات، وهناك علاقة وثيقة بين نشاطات الوقاية ومنع الخسائر وقسط التأمين، حيث كلما كانت ذات فاعلية تم تقليل القسط التأميني .

٢- **تجنب الخطر: Risk Aversion** الطريقة الأفضل للتعامل مع التعرضات للخسائر يكون بتجنب إحتمالية حدوثها وتجنب الخسارة يعنى أن فرصة حدوث هذه الخسارة قد تم تجنبها، ولكن بعض هذه المخاطر تكون غير قابلة للتجنب مثل: خطر: الإفلاس، وحدوث الوفاة, ولذلك فإن التعرض للخسارة ممكن أن يتم تخفيفه وليس تجنبه، وبالنسبة للتعرضات الأخرى فإن التجنب يكون البديل العقلانى الوحيد، عندما تكون فرصة الخسائر عالية فإن شدتها تكون عالية وعندها يكون التجنب هو أفضل وأحياناً يكون هو البديل العملي الوحيد .

٣- **إفتراض حدوث الخطر وتحمل نتائجه: Risk Assumption** يمكن للفرد أو المؤسسة المعرضه لخطر ما أن تفترض إمكانية تحقق هذا الخطر، وتكون على استعداد لتحمل نتائجه، ويتحتم على الفرد أو المؤسسة إتباع هذه الطريقة لمواجهة الخطر حين يتعذر عليهم تحويل الخطر، أو عندما يترتب عليهم قبوله من خلال تحويل هذا

الخطر وتحمل تكاليف، عالية نسبياً، وغالباً ما يتم إتباع هذه الطريقة، إذا كان إحتمال حدوث الخطر ضئيلًا الخسارة الناتجة عنه ضئيلة.

٤- **تخفيف الخطر: Reduction Loss** إن نشاطات تقليل الخسائر الناتجة من شأنها أن تقلل من شدة الخسائر (الخطر)، وتهدف إلى تقليل التعرض للخسارة عندما تكون شدة الخسارة عالية، وعندما يكون الخطر من غير الممكن تجنبه فإن نشاطات تخفيف المخاطر تكون مناسبة .

٥- **التأمين الذاتي: Self Insurance** إن بعض المؤسسات المالية ومن بينها البنوك التجارية والشركات تعتمد على التأمين الذاتي وذلك من خلال اقتطاع مبالغ معينة توضع كإحتياطات بدلاً وهذه الأموال لمواجهة الخسائر ومن بينها الديون المعدومة من شراء التغطية التأمينية تكون متوفرة للتعويض عن حالات عدم الدفع أو التعثر الائتمانى، وتلجأ المنظمات لسياسة التأمين الذاتى لعدة أسباب منها: الشعور بأن مركزها المالى قوى لدرجة تؤهلها للتعامل مع هذه الخسائر أو لأن ذلك أجدى إقتصادياً لها من دفع مبالغ مرتفعة في صورة أقساط لشركات التأمين أو لعدم استطاعتها الحصول على تأمين تجاري لبعض أنواع المخاطر التى تواجهها (قارة, ٢٠١٦).

ويمكن أن تتمثل العمليات فيما يلي:

العملية الأولى: تحديد المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف.

العملية الثانية: قياس وتحليل المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف.

العملية الثالثة: اختيار التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية التي يواجهها المصرف .

العملية الرابعة: تنفيذ ومراقبة برنامج إدارة المخاطر الائتمانية بالمصرف (Isanzu, 2017).

إن السيطرة على المخاطر الائتمانية من الأمور المهمة في الحفاظ على الأداء المالي للمنظمات المصرفية والبنوك، وذلك عائد إلى إدارة التحليل الائتماني، وما تتطلبه من دراسات تتعلق بوضع البنك، ونسبة كفاية رأسماله، والعائد المالي على أصوله، وكذلك معرفة نسبة القروض المتعثرة، وكيفية إدارتها ومعالجتها، وأخذ العبر والدروس منها.

حادي عشر: أساليب قياس مخاطر الائتمان وتحديد الخسائر المرتبطة بها

قدمت إتفاقية بازل III العديد من الأساليب لقياس المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:

١. الأسلوب المعيارى "النمطي": The Standardized Approach

ويتعين على البنوك التجارية استخدام هذا الأسلوب عند تقدير متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية اعتماداً على التصنيفات الائتمانية الصادرة من المنظمات الخارجية للتصنيفات الائتمانية الصادرة من المؤسسات الخارجية للتصنيف الائتمانى, ويمكن تطبيق الأسلوب المعيارى النمطى, وذلك من خلال اتباع:

١-١ المنهج النمطي البسيط: ويستخدم للتغلب على عدم وجود مؤسسات التقييم الخارجية فى بعض الدول وعدم إمكانية استخدام الأساليب الأخرى لقياس المخاطر الائتمانية, فقد أقرت لجنة بازل استخدام أوزان المخاطر المقررة بواسطة وكالات ضمان الصادرات Export Credit Agencies التى تحددها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

١-٢ اتباع المنهج الشامل: ويسخدم هذا الأسلوب من قبل البنوك التجارية غير القادرة على استخدام التصنيف الداخلى, ومن ثم التركيز على تصنيفات المؤسسات الدولية التالية: Standard and Poor's – Moody's – Fitch Ratings (محمد, ٢٠٢٠).

٢. أسلوب التصنيف الداخلي: The Internal Rating Approach

ويُعد هذا الاسلوب بمثابة نظام مصمم خصيصاً للبنوك التجارية ويعكس منهجية وممارسات البنوك التجارية فى إدارة أنواع المخاطر المختلفة التى تواجهه ويتعين على البنوك استيفاء الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات التى تحددها السلطة الرقابية والإشرافية لتطبيق هذا الاسلوب فضلاً عن الاعتماد على التقديرات الذاتية للبنوك فى قياس مكونات مخاطر الائتمان, وينقسم إلى:

٢-١ أسلوب التصنيف الداخلي الاساسي: وهذا يرتكز على قيام البنك بتحديد احتمالات التعثر بناءاً على تقديراتها الذاتية بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية والاشرافية فى تقدير كل من قيمة المديونية عند التعثر, والخسارة عند التعثر, وأجل الاستحقاق.

٢-٢ أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: ويرتكز هذا على قيام البنوك بتحديد كل مكونات المخاطر بناءاً على تقديراتها الذاتية فى تحديد احتمالات التعثر, وقيمة المديونية عن التعثر, والخسارة عند التعثر, وأجل الاستحقاق.هذا بالاضافة إلى تحديد معامل الارتباط الذى يعكس مدى التأثير فى قيمة الأصل والمخاطر التى يتعرض لها عند حساب معدل كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية.

واستكمالا لما بدأته لجنة بازل للرقابة المصرفية من إصلاحات تنظيمية فى ضوء قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS:9) والمقرر تطبيقه على كل المؤسسات المصرفية, وذلك ابتداء من عام (٢٠١٨) فقد أصدرت لجنة بازل فى ديسمبر (٢٠١٧) الورقة النهائية التى تتضمن مجموعة من التعديلات الاصرحية على المناهج المعيارية لقياس وإدارة مخاطر الائتمان والتى تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل III, وقد شددت اللجنة على ضرورة استخدام منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة وتشجيع تطبيقها بطرق تحقق الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان مقارنة بنماذج الخسارة المتكبدة مع توفير حوافز للبنوك التجارية لاتباع ممارسات سليمة لإدارة المخاطر الائتمانية, كما أكدت اللجنة على ان نماذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة تدخل تغييرات جوهرية على ممارسات القياس والافصاح عن مخاطر الائتمان بطريق نوعية وكمية, حيث تسهم فى توفير أحكام وتقديرات شاملة ودقيقة فى ظل مفهوم تقدير الخسائر على مدار عمر الأدوات المالية بالكامل ومراعاة المعلومات المستقبلية فى تقويم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة, وتؤثر هذه التغييرات المحاسبية على رأس المال التنظيمي للبنوك, وتؤدى إلى حدوث تقلبات فى مبلغ إجمالى المخصصات المُستحقة لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة (BCBS& 2018).

٣-الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وضوابط الرقابة عليها:

تقوم البنوك بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية ضمن الإيضاحات المتممة للتقارير المالية, وذلك من خلال الكشف عن مقدار التغير فى المخصصات والاحتياطات اللازمة لمقابلة مخاطر الائتمان دون الإفصاح عن السياسات والتقديرات والأساليب التى تم استخدامها فى حساب هذه التغيرات من فترة مالية إلى فترة أخرى, وتوجد مجموعة من الضوابط التى تساعد فى تفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان والتى يجب الإفصاح عنها وعن نتائجها, ومن أهمها: مراجعة طرق قياس وتحليل مخاطر الائتمان بشكل دورى وذلك من خلال لجنة المراجعة المستقلة وقيام البنوك بوضع نظاما للرقابة المستمرة على محتويات الملفات الائتمانية بهدف ضمان التأكد من اكتمال المعلومات الائتمانية الكمية والنوعية وتقييم البنك تعرضاته لمخاطر الائتمان فى ضوء مجموعة من الظروف المشددة بهدف تقييم قدرة البنك على الصمود أمام التغييرات غير المواتية والتأكد من دورية تحليل ربحية العمليات الائتمانية (التكلفة/ العائد) (شحاتة, ٢٠١٩).

ثاني عشر: مشكلات قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية

١. مشكلات خاصة بالمقترض:

يمكن اعتبار كل من الشخصية ورأسمال المقترض قدرته على إدارة نشاطه وتسديد إلتزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط لنشاط الذي يمارسه العميل المقترض، وعوامل مهمة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التى يمكن أن يتعرض لها البنك, ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على إتخاذ القرارات الائتمانية السليمة, ويمكن أن تتمثل المشكلات الخاصة بالمقترضون فيما يلي:

أ. الإعسار، ويعني عدم قدرة المقترض في الحال على أداء المستحقات المالية.
ب. حالة الإفلاس للمقترض .
ج. حالة المماطلة، أي تأخير المقترض ما استحق أداؤه بغير عذر.
د. استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله وضعف قدرات المقترض لتسيير المشروع .
ه. وجود أخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول .

و. وجود معلومات غير صحيحة عن العميل أو المشروع الممول .
ز. وجود مشكلات في التشغيل لدى المشروع الممول .
ح.وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية .
ط.عدم إلتزام المقترض بتوجيهات وإرشادات البنك، والإفراط والتوسع في الاقتراض.
ي.وفاة المقترض .
ك.تنافسية المشروع أو الأعمال الإنتاجية ومرونة التعامل مع متطلبات السوق .
ل. عدم مواكبة التقنية/ تحديات العمل (لطفي, ٢٠١٧).

وفي ضوء ذلك توصلت نتائج دراسة داو واخرون (٢٠٢٠) Dao et al إلى أن أهم المشكلات الخاصة بالعميل المقترض تتمثل فيما يلي: افتقار المقترض إلى المعرفة والخبرة ذات الصلة بالمشاريع المقترحة وثقافة الائتمان عموماً, والمماطلة المتعمدة من قبل العميل المقترض وتحويل القروض إلى أغراض أخرى وصعوبة إدارة المشروع .. إلخ.

٢. مشكلات خاصة بالبنوك:

وتتمثل فيما يلي:

أ. درجة السيولة التي يتمتع البنك حالياً وقدرته علي توظيفها: ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته، وهذه القدرة مرتبطة أساساً بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين وهما: تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتمان من جهة أخرى.

وبينت نتائج دراسة (القيسي, ٢٠١٧) أن لنسبة السيولة وحجم البنك أثراً سالباً وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية, بينما كان لسعر الفائدة على القروض والسلف وسعر فائدة نافذة الإيداع أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الاردنية.

ب. رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي يتبناها في إتخاذ قراراته الائتمانية: ويعمل في إطارها؛ والقدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وأيضاً مدى تطور التكنولوجيا المُطبقة.

ج. استقلالية البنك.

د. ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية الصادرة من البنك المركزي: حيث تحدد إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها, وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها, وهذا من أجل تفادى أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي (Moumen, et al, 2015).

وتوصلت نتائج دراسة بدارين (٢٠٢٠) إلى أن نمط السياسة الائتمانية للبنك أخذت المركز الأول, يليه متغير المؤشرات المالية للعميل, ومتغير السمات الشخصية للعميل في المركز الثالث, كما توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة في عملية إتخاذ القرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية.

٣.مشكلات خاصة بالقرض:

أ. **الغرض من القرض:** قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل "قروض قصيرة الأجل" أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل".

ب. **مدة القرض:** وتتمثل في المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض من خلالها، وهل تتناسب فعلاً مع إمكانات العميل، ونوع القرض المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

ج. **طريقة السداد:** فهل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية وهل يتناسب مع إمكانات كل من العميل والبنك في ذات الوقت .

د. **نوع ومبلغ القرض:** حيث أن مبلغ القرض هام جداً في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك (بدارين, ٢٠٢٠).

وفى ضوء ذلك توصلت نتائج دراسة لونج وآخرون (٢٠٢٠) Long, et al إلى أن القروض المتعثرة بالبنوك التجارية بفتنام قد تأثرت بشكل إيجابي بتأخرها عن العام السابق وهيكل رأس المال وسعر الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن عوائد الأصول ومعدل التضخم ونمو الائتمان لها آثار سلبية على القروض المُتعثرة ومع ذلك، لم يتم العثور على تأثيرات حجم الشركة والناتج المحلي الإجمالي عبر النماذج.

٤- **مشكلات ترجع إلى الظروف المحيطة:**

قد لا ترجع مشكلات قرارات الائتمان إلى ظروف خارجية عن إرادة كل من البنك والعميل والقرض، وإنما لأسباب تتعلق بالظروف المحيطة، ومن ذلك ما يلي:

أ. مشكلة عدم توافر نظام معلومات على المستوى القومى يُمكن من تحديد احتياجات السوق.
ب. مشكلة التعسف والربط والتقدير الجزافي للضرائب عند محاسبة العملاء فضلاً عن التراكم الضريبي الناشئ عن عدم محاسبة الممولين أولاً بأول.
ج. مشكلة التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار العملات الأجنبية, مما أفقد دراسات الجدوى جدواها وأدى إلى ارتفاع غير محسوب في التكلفة مما ألحق الضرر بكل من المستوردين والمُنتجين والمصدرين.
د. مشكلة الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد: المحلي والعالمى والتى أثرت بدورها على تكاليف الإنتاج ومعدلات الربحية.
ه. مشكلة التغير المستمر فى القرارات الاقتصادية التى تؤثر على إيرادات المشروعات، ومن ذلك: رفع الدعم أو الحماية الجمركية عن بعض السلع؛ التدخل فى توزيع حصص بعض المواد الخام؛ التصريح باستيراد سلع يتم إنتاجها محلياً؛ تطبيق إتفاقية الجات.
و. مشكلة خضوع الصادرات للتحديد الكمي من جانب بعض الدول.مشكلة عدم فاعلية رقابة البنك المركزى المصرى ومراقبو الحسابات (أبو النصر, ٢٠١٥).

وعلى الرغم من أن هذه الأسباب ترجع إلى ظروف خارجة عن إرادة البنوك والعميل طالب التمويل إلا أن الباحث يرى أن البنوك التجارية تُعد من أكثر قطاعات الدولة تنظيماً وأفضلها من حيث الإمكانات: المادية والبشرية, وهو ما يُفترض معه أن تكون أكثر فاعلية في تحسين المناخ والظروف الاقتصادية السابقة.

ثالث عشر: الآثار السلبية لمشكلات قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية

إن لمشكلات قرارات الائتمان آثارها السلبية سواء على مستوى البنوك التجارية أو على مستوى الشركات المقترضة أو على مستوى الاقتصاد القومي، وذلك فيما يلى:

١. **الآثار السلبية لمشكلات قرارات منح الائتمان على مستوى البنوك التجارية:**

تُعتبر البنوك التجارية الكويتية أكثر الجهات تأثراً بمشكلات القرارات الائتمانية وتتمثل أهم هذه الاثار فيما يلي:

أ. عدم قدرة البنوك التجارية على تحصيل الأقساط المُستحقة على المشروعات المقترضة وكذلك الفوائد في مواعيد الاستحقاق، وينتج عن هذا تجميد جزء كبير من موارد البنوك التجارية.
ب. استقطاع جزء كبير من أرباح البنوك التجارية لتغطية المخصصات اللازمة لهذه الديون.
ج. حرمان البنوك التجارية من العوائد الاستثمارية البديلة.
د. إحجام البنوك التجارية عن منح قروض جديدة تخوفاً من التعسر المستقبلي للشركات المقترضة, وهذا يقود بدوره إلى زيادة نسبة السيولة لدى البنوك التجارية وإنخفاض معدل العائد بها.
ه. زيادة التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة لإدارة الائتمان, حيث أن القرارات الائتمانية غير الرشيدة للائتمان تقود إلى القروض المُتعثرة، وهذه تتطلب إشرافاً ورقابة ومن ثم وقتاً وجهداً أكثر من غيرها من القروض.
و. يتطلب إدارة الديون المُتعثرة مستويات إدارية على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة، وهؤلاء يمكن الاستفادة منهم في أعمال أكثر فائدة للبنوك التجارية.
ز. تؤثر القرارات الائتمانية غير الرشيدة على سمعة البنوك ودرجة الثقة فيها.
ح. تنعكس القرارات الائتمانية غير الرشيدة على نفسية وإنتاجية موظفى البنوك (سالم, ٢٠١٩).

وفى ضوء الآثار السلبية السابقة يرى الباحث أن احتمالات ربحية ونمو البنوك التي تعاني من إتخاذ قرارات ائتمانية غير رشيدة محدودة نسبياً.

٢. **الآثار السلبية لمشكلات قرارات منح الائتمان على مستوى الشركات المقترضة**

أ. ضياع العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة وتضارب القرارات الإدارية وعدم المقدرة على إتخاذ القرارات السليمة نتيجة للفجوات التمويلية.

ب. عدم المقدرة على الوفاء بالإلتزامات الجارية مع الموردين, وهذا يؤدي إلى فقدان ثقة الموردين في إدارة الشركة.

ج. تصدع وانهيار العلاقات مع البنوك وذلك نتيجة العجز عن الوفاء بالأقساط وفوائدها والدخول معها في منازعات ومشكلات قضائية.

د. إنخفاض الروح المعنوية لدى العاملين وظهور بوادر القلق والتوتر على مستقبلهم الوظيفى وميلهم إلى ترك العمل في الشركة.

ه. ضعف الطلب على منتجات الشركة وإنخفاض معدل دوران المخزون وتدني الربحية, ثم تحقيق خسائر (Güler, et al 2021).

ولا شك أن الآثار السلبية السابقة تؤدي إلى تآكل الموارد الشخصية للشركات تدريجياً, ثم تصفيتها وخروجها من سوق العمل.

وفي ضوء ذلك توصلت نتائج دراسة سينغ وآخرون (٢٠٢١) Singh, et al إلى تأثير القرض المُتعثر على الربحية في البنوك التجارية النيبالية.

٣. **الآثار السلبية لمشكلات قرارات منح الائتمان على مستوى الاقتصاد القومي:**

أ. زيادة معدلات البطالة نتيجة لتخلي الشركات المُتعثرة عن أعداد كثيرة من العاملين بها.

ب. حبس وتجميد جزء كبير من أموال المجتمع في صورة أصول غير منتجه.

ج. إنخفاض وتراجع معدلات التنمية، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.

د. خلق جو من عدم الثقة فى المناخ الاستثماري في الدولة الأمر الذي ينعكس بدوره على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ه. التأثير السلبي على مناخ الاستثمار، واختلال الميزان التجاري، والدخل القومي والموازنة العامة للدولة، وإنخفاض معدلات النمو الاقتصادي (Gizaw, et al, 2015).

ويتضح مما سبق أن لقرارات الائتمان غير الرشيدة آثاراً سلبيةً على مستوى البنوك وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية المقترضة وأيضاً على مستوى الاقتصاد الوطني، وهذا لا يختلف فى البنوك التجارية الأوروبية عنه في البنوك الكويتية، وإن اختلفت حدتها، وحتى يمكن تجنب هذه الآثار ينتقل الباحث فى المبحث الثاني إلى تناول أهم الأساليب المحاسبية لمعالجة مشكلات قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية.

رابع عشر: أهم الأساليب المحاسبية لمعالجة مشكلات قرارات منح الائتمان

١- زيادة فاعلية نظامي الضبط والمراجعة الداخلية في إدارات الائتمان

أن ضعف نظم الرقابة الداخلية، وعدم وجود نظام للضبط الداخلي في إدارات الائتمان يُمثل أحد أهم المشكلات التي تواجه البنوك في مجال صناعة قرارات الائتمان.

ولما كان نظام الضبط الداخلي –كأحد مقومات نظم الرقابة الداخلية– يقوم على تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات داخل إدارة الائتمان بحيث لا يقوم شخص واحد بتنفيذ عملية الائتمان من تسويق ودراسة ومنح ومتابعة بمفرده, فلا بد من توزيع الاختصاصات بين الأقسام داخل إدارات الائتمان منعاً لتنازع السلطات وضياع المسئوليات وحتى يمكن تطبيق نظام محاسبة المسئولية في صناعة قرارات الائتمان, ويتم توزيع اختصاصات صناعة القرار الائتماني في البنك على أربعة أقسام، وهى: قسم التسويق الائتماني, وقسم المخاطر الائتمانية, وقسم المتابعة الائتمانية, وقسم التسويات الائتمانية، وذلك فيما يلي:

١. **الاختصاصات الرئيسة لقسم التسويق الائتماني:**
أ. تقييم دراسات الجدوى المقدمة من العملاء بغرض المنح أو الزيادة أو التعديل.
ب. إعداد الدراسة الائتمانية الخاصة بالعملاء وعرضها على قسم المخاطر الائتمانية.
ج. إعداد الدراسات الائتمانية الخاصة بالتسويات الائتمانية وعرضها على قسم التسويات الائتمانية.
د. القيام بالزيارات الميدانية للعملاء المستهدفين والحاليين.
ه. استيفاء الشروط والضمانات المحددة لمنح الائتمان.
و. القيام بإجراء بحوث السوق.
ز. تقديم المقترحات الخاصة بالسياسة الائتمانية للبنك.
ح. إعداد التقارير المطلوبة للمركز الرئيس.

٢. **الاختصاصات الرئيسة لقسم المخاطر الائتمانية:**
أ. تقييم المخاطر الائتمانية للطلبات الائتمانية.
ب. إتخاذ القرارات الخاصة بالائتمان سواء كانت بالموافقة أو الاعتذار مع تقديم المبررات في الحالتين.
ج. تقييم مقترحات السياسات الائتمانية الواردة من قسم التسويق.
د. إعداد التقارير المطلوبة للمركز الرئيس.

٣. **الاختصاصات الرئيسة لقسم المتابعة الائتمانية:**
أ. متابعة نشاط حركة حساب العملاء الممنوح لهم الائتمان.
ب. متابعة سداد العملاء للائتمان الممنوح لهم.
ج. متابعة تقييم الضمانات المقدمة للتسهيل والتحقق من أن قيم الضمانات لم تنخفض عن قيمتها وقت إتخاذ القرار الائتماني.
د. فحص مراكز العملاء كل ثلاثة أشهر بغرض إعداد مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها وموافاة الإدارة المالية بها.
ه. إعداد تقارير دورية شهرية عن عملاء الائتمان غير المنتظمين وإرسالها إلى المركز الرئيس.
و. إعداد تقارير شهرية عن الإجراءات التي اتخذت تجاه العملاء غير المنتظمين.
ز. إعداد التقارير المطلوبة الأخرى للمركز الرئيس.

٤. **الاختصاصات الرئيسة لقسم التسويات الائتمانية:**
أ. متابعة الحالات المُتعثرة وبذل كل الجهود لإيجاد حلول لمعالجتها بأسرع وقت ممكن.
ب. التوصل مع الحالات السابقة إلى إطار محدد ومقبول لتسوية المديونيات وعرضها على السلطة المختصة لإتخاذ القرار المناسب بشأنه.
ج. متابعة تنفيذ التسويات التي تم الموافقة عليها.
د. المشاركة في تحديد مقدار مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.
ه. عرض تقرير دوري كل ثلاثة أشهر بموقف الحالات المُتعثرة.
و. إعداد التقارير المطلوبة للمركز الرئيس (أبو النصر, ٢٠١٥).

وهذه الاختصاصات تُمثل نموذجاً يمكن الاسترشاد به ومن ثم فهى تتسع من فرع إلى آخر، وقد تتغير من الفرع إلى المركز الرئيس ومن بنك لآخر، ولذا فهى تُقبل التعديل والتغيير شريطة أن تكون مكتوبة وأن تدخل ضمن سياسات البنك الائتمانية, وذلك حتى يمكن لأي شخص في إدارة الائتمان الإطلاع عليها وتنفيذها.

وفيما يتعلق بنظام المراجعة الداخلية، فإن تحديد وفحص جودة القروض يتم من خلال ثلاث مستويات للمراجعة: المستوى الأول: مراجعة القروض قبل منحها: وهدفها هو مساعدة المسؤول عن منح القروض على صياغة هيكل اتفاقية القروض قبل منحها, وتفيد في التحقق من مدى اتفاق منح القروض مع سياسة البنك الائتمانية, وتقويم مدى ملاءمة الأرباح الناتجة عن القروض وأيضاً مصادر وطرق سدادها. ومراجعة نتائج التحليل المالي التي اجريت فى ادارة المعلومات الائتمانية. المستوى الثاني: مراجعة القروض بعد منحها (أثناء مدة القرض) وتفيد في الكشف المبكر عن مخاطر المنح ومن ثم المبادرة بإتخاذ الإجراءات التصحيحية، وهى مراجعة مستمرة خلال فترة القرض ويمكن إعطاء أهمية خاصة للقروض التى تزيد قيمتها عن حدود معينة بأن تخضع لمراجعة

دائمة والتي تقل عن ذلك فتخضع لمراجعة دورية في حين يخضع ماعدا ذلك لمراجعة عشوائية. المستوى الثالث: المراجعة الاستثنائية للقروض: هى التي تبادر إليها إدارة المراجعة بسبب احتمال مواجهة أنواع معينة من القروض لبعض الصعوبات فى سدادها (بوطورة واخرون, ٢٠٢٠).

٢- ترشيد طرق قياس تسعير القروض الممنوحة للعملاء

تقوم البنوك التجارية بدفع الفوائد على الودائع كما تقوم بتحصيل فوائد على القروض التي تمنحها لعملائها المقترضون، ويُمثل الفرق بين الفوائد المدفوعة والمُحصلة الربح الذي تحصل عليه البنوك من الوساطة بين المقرضين والمقترضين. ولذا يجب على البنوك أن تراعي العلاقة بين سعر الفائدة التي تتحملها وسعر الفائدة التي تحصل عليها بما يضمن تحقيق الأرباح واستمرار دورها في تمويل مجالات النشاط الاقتصادي.

ونظراً لأن القروض تُمثل الجزء الأكبر من ميزانية معظم البنوك التجارية، فإن تحقيق الكفاءة فى إدارة الأصول والإلتزامات تحتاج إلى تطوير طرق تسعير القرض بحيث يكون التسعير فعلياً، وذلك أن الواقع الفعلي قد أثبت أن بعض البنوك فوجئت بأنها منحت الائتمان بأسعار فائدة تقل عن التكلفة الحدية للأموال, وذلك نتيجة لعدم الأهمية ببعض عناصر تكلفة الإقراض وأهمها تكلفة المخاطر التي تتعرض لها العملية الائتمانية بسبب تزايد المنافسة بين البنوك التجارية (سعيد؛ حميد, ٢٠٢١).

ومما يؤكد ذلك ما لجأ إليه بعض الأشخاص من الحصول على القروض من بعض البنوك وإعادة إقراضها فى بنوك أخرى –بل وأحياناً في البنك نفسه– من أجل الحصول على فائدة تفوق سعر الفائدة المقترض به. وفى هذا الصدد يوجد هناك ثلاث إستراتيجيات يمكن أن تُستخدم في تسعير القروض، وهى:

١. السياسة الدفاعية: وفيها يتم تسعير القرض بأكثر من سعر السوق.
٢. السياسة الهجومية: وفيها يتم تسعير القرض بأقل من سعر السوق.
٣. السياسة المتوازنة: وفيها يتم تسعير القرض على أساس سعر السوق.

والتحديد العلمي لسعر الفائدة يجب أن يُغطي العناصر الرئيسة التالية:

١. تكلفة الأموال المقترضة: وتتمثل في (أسعار الفائدة المُدينة أو أسعار الفائدة على الودائع).
٢. تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي: وهي عدم إمكانية الاسترداد الكلي أو الاسترداد الجزئي للقروض وفوائدها. وتؤكد دراسة كل من (Kahn, j., Kay, B 2019) على أن عدم دقة البنوك في قياس المخاطرة الائتمانية يترتب عليه الخطأ في تسعير القروض.
٣. نصيب قسم الائتمان من التكاليف الإدارية للبنوك: ويتطلب ضرورة تطبيق مفاهيم وأسس ونظم محاسبة التكاليف, ومن ثم ضرورة تقسيم إدارات البنوك إلى مراكز تكلفة أو مراكز نشاط, ثم بعد ذلك حصر وتجميع وتخصيص عناصر التكاليف على مراكز النشاط, ثم يتم توزيع تكاليف مراكز الخدمات المساعدة على المراكز المستفيدة باستخدام أسس مناسبة.
٤. تعليمات البنك المركزي: حيث تضع بعض البنوك المركزية قيوداً على أسعار الفائدة على القروض, وذلك بأن تحدد للبنوك هامشاً للفائدة تتحرك فيه صعوداً وهبوطاً، وذلك طبقاً لما يراه البنك المركزي محققاً لمصالح الاقتصاد الوطني للدولة.
٥. هامش ربح مناسب: ويتأثر بالمنافسة التي تتعرض لها البنوك وأيضاً حجم الطلب على القروض في السوق ومبلغ القرض المطلوب تسعيره ومدته، وعلاقة العميل المقترض بالبنك والضمانات المقدمة منه (الجابري, ٢٠١٩).

وعرض (سعيد؛ حميد, ٢٠٢١) تسعير القروض المصرفية من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس المالية وفق نموذج (Gup, 2011) وتتمثل فيما يلي:

١. العائد على صافي الأموال المستخدمة.
٢. المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (تكلفة الديون, حقوق الملكية).
٣. معدل العائد المطلوب.
٤. هدف الربحية.

٣- استخدام مؤشرات التحليل المالي لتقييم المخاطر المالية لقرارات منح الائتمان

تتمثل المخاطر التي تتعرض لها قرارات منح الائتمان في: مخاطر مالية وأخرى غير مالية وتُمثل المخاطر المالية نسبة (٥٠٪) من إجمالى المخاطر. والتحليل المالي يُعد من أهم أدوات الدراسة الائتمانية التي يمكن من خلالها الحكم على الجدارة الائتمانية للعميل المقترض، حيث يُقدم معايير موضوعية لقياس المخاطر المالية التي يتعرض لها العميل المقترض طالب التمويل ومن ثم قرار الائتمان، من خلال توفير الأسس الموضوعية لمنح الائتمان بل ومتابعة استمرارية جودته، كما يساعد كذلك على تسعير التمويل تأسيساً على العلاقة بين العائد والمخاطرة.

وتتمثل أهم النسب أو المؤشرات المالية التي تستخدم لأغراض التحليل المالي في ما يلي:

(١) نسب ومؤشرات السيولة، ومن أهمها:

- مؤشر التداول.
- مؤشر السيولة.
- مؤشر السيولة السريعة.
- صافي رأس المال العامل/ إجمالى الأصول.
- معدل دوران النقدية (صافي المبيعات/ الأصول التي يسهل تحويلها إلى مالية نقدية).

(٢) نسب ومؤشرات الهيكل التمويلي، ومن أهمها:

- مؤشر التمويل بالديون (إجمالى: الديون/ الأصول).
- مؤشر الديون طويلة الأجل/ إجمالي الأصول.
- مؤشر الديون/ حقوق الملكية.
- مؤشر الأصول الثابتة/ حقوق الملكية.
- مؤشر الأصول الثابتة/ الموارد طويلة الأجل.

(٣) نسب ومؤشرات قياس كفاءة النشاط، ومن أهمها:

- مؤشر دوران إجمالى الأصول (صافي المبيعات/ إجمالى الأصول).
- مؤشر دوران الأصول الثابتة (صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة).
- مؤشر دوران المخزون (تكلفة المبيعات/ متوسط تكلفة المخزون).
- مؤشر دوران المدينين (صافي المبيعات/ إجمالى المدينين).
- مؤشر متوسط فترة التحصيل (الحسابات المدينة+ أوراق القبض×٣٦٠)/ المبيعات الآجلة.
- مؤشر متوسط فترة السداد (متوسط الحسابات الدائنة/ متوسط المشتريات اليومية الآجلة).
- مؤشر تكلفة البضاعة المباعة/ المبيعات.
- مؤشر المصروفات الإدارية والعمومية والتسويقية/ صافي المبيعات.

(٤) نسب ومؤشرات الربحية، ومن أهمها:

- مؤشر صافي الربح/ صافي المبيعات.
- مؤشر مجمل الربح/ صافي المبيعات.
- مؤشر المصروف/ صافي المبيعات.
- مؤشر العائد/ إجمالي الأصول (كفاءة التشغيل والتمويل).
- مؤشر العائد/ حقوق الملكية.

(٥) نسب ومؤشرات النمو، ومن أهمها:

- مؤشر النمو في المبيعات.
- مؤشر النمو لإجمالي الأصول.
- مؤشر النمو لحقوق الملكية.
- مؤشر النمو لصافي الدخل (أبو النصر, ٢٠١٥).

٤- تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي الكويتي ومراقبو الحسابات

استناداً إلى حكم الادة (٧١) من القانون رقم (٣٢) لسنة (١٩٦٨) في شأن النقد وبنك الكويت المركزى وتنظيم المهنة المصرفية، فإن البنك المركزى يؤكد على ضرورة أن تضع البنوك المسجلة في دولة الكويت أنظمة الرقابة الداخلية الكافية، بما يتناسب مع حجم وطبيعة ومجالات نشاط البنك المختلفة، وأن تلتزم بتطبيقها، بما يوفر أساسا لإدارة المخاطر التي تواجهها البنوك في أعمالها اليومية يتعين أن يكون نطاق وطبيعة أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة لحسن سير وانتظام العمل متفقاً مع احتياجات البنك وظروفه الخاصة، بحيث يؤخذ فى الاعتبار في هذا الصدد طبيعة وحجم أعمال البنك، تنوع النشاط، حجم العمليات ودرجة تعقيدها، درجة المخاطر المرتبطة بكل مجال من مجالات النشاط، مستوى الرقابة التي تمارسها الإدارة العليا على العمليات اليومية، درجة المركزية في إدارة العمل، ومدى الاعتماد على نظم المعلومات الآلية. هذا، كما يجب أن يراعى مدى التناسب في تطبيق أو الاحتفاظ بإجراءات أو نظم الرقابة المختلفة مع المنافع المتوقعة أو المحققة -سواء المالية أو غيرها -من تطبيقها (ازهر, ٢٠٢٠).

٥- استخدام منهج تصنيف وتحليل القروض في تكوين مخصصاتها

تتعدد طرق تقدير مخصص القروض في البنوك التجارية, وذلك بسبب تنوع وتعدد وتزايد المخاطر الناتجة عن قرارات منح الائتمان غير الجيدة, وهو الأمر الذي يعني عدم ملاءمة بعض الطرق, ومن ثم محاولة إيجاد طريقة أو أسلوب آخر أمثل لتقدير قيمة المخصص, وقد تتبع عدة أساليب لتقدير قيمة مخصص القروض، من أهمها:

١. **أسلوب المعدل الثابت Constant Percentage:** وفيه يتم حساب مخصص القروض في البنوك التجارية كنسبة مئوية ثابتة من محفظة القروض، ونظراً لعدم مراعاة هذا الأسلوب لظروف كل فترة مالية، فأدى إلى فشل بعض تلك البنوك التجارية نتيجة عدم موضوعية وكفاية المخصصات المكونة لمواجهة الخسائر الفعلية التي حدثت لبعض قروضها بالإضافة الى عدم كفاية رأس المال لتغطية هذه الخسائر.

٢. **أسلوب المعدل المماثل Peer Equivalent** ويعتمد على وضع نسب معيارية متفق عليها للبنوك التجارية على حسب حجم المحفظة بكل بنك وأيضاً تحديد نسبة مخصص القروض سنوية بناءً على هذه المعايير. وأدى إلى تكوين مخصصات غير عادلة لمواجهة المخاطر حيث أن المخاطر التي يتعرض لها بنك ما تختلف عن المخاطر التى يتعرض لها بنك آخر.

٣. **أسلوب التقدير على أساس الخسائر التاريخية Loan Loss History** ويعتمد على استخراج متوسط الخسائر الفعلية التي تتحملها البنوك في خلال (٥) الخمس سنوات الماضية, وحساب مخصص العام (السادس) بناءً على ذلك المتوسط, وعلى الرغم من أهمية البيانات التاريخية في إعطاء مؤشرات لما ينبغي أن تكون عليه مخصصات القروض بالفترة الراهنة إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل، إذ ينبغى أن تُعدل هذه البيانات في ضوء المخاطر والظروف الراهنة, وبذلك من عيوبه بعده عن تقدير المخاطر الحقيقية التي تتعرض لها محفظة القروض في سنة تكوين المخصص (قندوز, ٢٠٢٠).

وفي ضوء عدم ملاءمة الأساليب السابقة لتكوين مخصص القروض في البنوك التجارية، أن الأسلوب الملائم لتكوين هذه المخصصات هو أسلوب تحليل القروض إلى فئات مع تكوين مخصص مناسب لكل فئة، ويقوم هذا الأسلوب على عدة خطوات تتمثل في:

الخطوة الأولى: تصنيف محفظة الديون إلى فئات، وذلك فيما يلي:

أ. فئة القروض الرديئة.
ب. فئة القروض المشكوك فيها.
ج. فئة القروض دون المستوى.
د. فئة القروض الجيدة.

الخطوة الثانية: وضع مفهوم محدد لكل فئة من فئات القروض السابقة:

أ. القروض الرديئة: وهى قروض لا يُنتظر تحصيلها.

ب. القروض المشكوك في تحصيلها: وتشير إلى مؤشرات التحليل المالي والتحليل غير المالي إلى تعرضها لمخاطر عدم السداد الكلي أو الجزئي مع عدم توافر ضمانات عالية الجودة يمكن للبنوك تسييلها واسترداد ديونها منها.

ج. القروض دون المستوى: وتشير إلى مؤشرات التحليل المالي والتحليل غير المالي إلى تعرضها لمخاطر عدم السداد الكلي أو الجزئي غير أن للبنوك التجارية ضمانات عالية الجودة يمكن تسييلها واسترداد ديونها منها.

د. القروض الجيدة: وتشير إلى المؤشرات المالية وغير المالية إلى عدم تعرضها لمخاطر عدم السداد.

الخطوة الثالثة: تحديد نسبة المخاطر التي تتعرض لها كل فئة، فيما يلي:

أ. فئة القروض الرديئة: ويكون لها مخصص بنسبة مرتفعة.

ب. فئة القروض المشكوك فيها: ويكون لها مخصص أقل من سابقتها.

ج. فئة القروض دون المستوى: ويكون لها مخصص معيشة أقل من سابقتها.

د. فئة القروض الجيدة: ويكون لها مخصص بنسبة من (١ – ٢٪).

الخطوة الرابعة: تقدير قيمة المخصصات لكل فئة في ضوء النسب المستخرجة.

الخطوة الخامسة: حساب إجمالي قيمة المخصص.

الخطوة السادسة: المراجعة الدورية لتصنيف القروض، ويترتب عليها نقل القرض من فئة إلى فئة أقل أو أعلى منه نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أو ظروف الصناعة.

الخطوة السابعة: وهي المراجعة الدورية لمعدل كفاية المخصصات, ومدى قوة الضمانات، وذلك في ضوء ظروف العملاء المقترضين, وكذلك الظروف الاقتصادية (الشرقاوي, ٢٠٢٠).

إجراءات البحث الميداني:

١- منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث على المزج بين المنهجين: المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للبحث الحالى, والمنهج الاستقرائي في التطبيق الميداني.

٢- مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع المدراء الماليين ومسئولي إدارة المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي بمنطقة الفروانية بدولة الكويت, وتم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع البحث بحجم (٢٤٩) مبحوث.

جدول (١) تجميع استمارات الاستقصاء الخاصة بالبحث

الفئات	إجمالي عدد الاستمارات		نسبة الاستجابة
	الموزعة	الصالحة	
المدراء الماليين.	١٤٠	١٢٥	٨٩٪
مسئولي إدارة المخاطر الائتمانية.	١٣٠	١٢٤	٩٥٪
الإجمالي	٢٧٠	٢٤٩	٨٤,٥٠٪

المصدر: من إعداد الباحث

وفى ضوء الجدول السابق (١) يتضح أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائى لفئتى البحث (٨٤,٥٪), ويُعد هذا معدلاً مناسباً.

٣- أداة البحث:

قام الباحث بتصميم أداة البحث الميداني, والمُتمثلة في استمارة تعرف واقع دور المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية, والمتضمنة ثلاثة محاور, وتم وضع مجموعة من العبارات التي تُعبر عن كل محور وتمثله, وعرضها على مجموعة من الخبراء في مجال المحاسبة والمراجعة من أجل تحكيم المحاور, والعبارات الممثلة لكل محور من حيث وضوحها ومناسبتها, وذلك بهدف التأكد من أن العبارات الواردة في الاستطلاع تُمثل المحور الخاص بها وتعبر عنه.

وبعد عرض الاستبيان على الخبراء للتحكيم وبلغ عددهم (١٠) محكمين من الجامعات الكويتية وبعد إجراء التعديلات اللازمة على الاستبيان في ضوء اقتراحات السادة الخبراء والمحكمين, تكونت الاستبانة في النهاية من (٤٥) عبارة موزعة على الثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي, وشمل (١٥) عبارات.

المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية, وشمل (١٥) عبارات.

المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية, وشمل (١٥) عبارات.

صدق محتوى الأداة وثباتها:

- **صدق الأداة:** يشير مفهوم الصدق إلى الاستدلالات الخاصة التي يمكن الخروج بها في درجات القياس من حيث مناسبتها وفائدتها, لذلك يشير صدق المحتوى للأداة إلى صلاحيتها في القيام بتفسيرات معينة, وأنها تقيس ما وضعت لقياسه أي قدرتها على تمثيل المحتوى المراد دراسته.

٥- **صدق المحكمين:** لقد تم عرض أداة البحث - الاستبيان - على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة ومن خلال آراء, وتعديلات الخبراء تم صياغة الاستبيان فى صورته النهائية.

٦- **صدق التكوين:** تم حساب صدق التكوين في هذا البحث من خلال حساب الاتساق الداخلي, وذلك عن طريق حساب ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور:

جدول (٢) معاملات ارتباط بيرسون بين الاسئلة والدرجة الكلية للمحور

المتغير	عدد العبارات	الدالة	غير الدالة
المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.	١٥	١٥	٠
المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.	١٥	١٥	٠
المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	١٥	١٥	٠

ونظرًا لاشتمال الاستمارة على عدة محاور، فقد تم حساب ارتباط كل محور مضمَّن مع الدرجة الكلية للاستمارة كما يلي:

جدول (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين محاور الاستمارة والدرجة الكلية للاستمارة

المحور	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.	.891**	أقل من .0001

المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.	.929*	أقل من .0001
المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	.878*	أقل من .0001

* دالة عند مستوى دلالة (05).

يتبين من الجدول السابق ارتفاع عدد الفقرات الدالة مما يدل على وجود قدر مقبول من الاتساق الداخلي بالاستمارة, كما أن جميع محاور البحث ترتبط ارتباطاً دالاً بالدرجة الكلية للاستمارة مما يؤكد أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الصدق يُطمْئِن الباحث أنها صالح للتطبيق على مفردات البحث.

- **ثبات الأداة:** الثبات في أبسط معانيه يعني الوصول لنفس النتائج عند اتباع نفس الإجراءات المُطبقة على مادة معينة بمعنى أنه يشير إلى درجة استقرار نتائج أداة القياس إذا ما أعيد تطبيقها على نفس الأفراد وفي نفس الظروف.

وتم حساب الثبات بمعامل "ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha" لدراسة ثبات أسئلة الاستمارة بالتطبيق على العينة الاستطلاعية، وجدير بالذكر أنه من أكثر الطرق شيوعاً لقياس الثبات، وتعتمد هذه الطريقة على قيمة ألفا المقبولة في العلوم الإنسانية (٠,٦) أو أكبر لمجموعة الفقرات، وفيما يلي حساب معامل ألفا كما في الجدول التالي:

جدول (٤) معامل "ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha" لمحاور البحث

المحور	عدد البنود	معامل ألفا
المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.	١٥	.86
المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.	١٥	.87
المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	١٥	.85

ويلاحظ في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا مرتفعة مما يدل على قبول درجة الثبات لجميع محاور البحث.

٤-المعالجة الإحصائية للبيانات:

لمعالجة بيانات الاستبيان باستخدام الحاسوب اعتمد البحث على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) SPSS, حيث تم تفريغ استجابات أفراد عينة البحث, وترميزها من خلال تقدير الدرجات التالية لاستجابات الأفراد على درجة الموافقة لعبارات الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

- موافق بشدة, وتساوي (٥) درجات.
- موافق, وتساوي (٤) درجات.
- محايد, وتساوى (٣) درجات.
- غير موافق, وتساوى (٢) درجتان.
- غير موافق بشدة, وتساوى (١) درجة.

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتحليل إجابات العينة على كل عبارة من عبارات الاستمارة, كما اعتمد البحث على المتوسطات الحسابية, والانحرافات المعيارية, وتحليل التباين الأحادي (ANOVA), لمقارنة العبارات ببعضها البعض, وكذلك تم الاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ ومعاملات ارتباط بيرسون للتأكد من صدق وثبات استمارة البحث المستخدمة, وبذلك تم تحليل نتائج الأداة في ضوء تلك العمليات وتفسيرها, وذلك على النحو التالي:

نتائج البحث ومناقشتها:

الإجابة على السؤال الأول: والذي ينص على ما هى طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي؟

ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي:

جدول (٥)

نتائج التحليل الإحصائي

م	العبارة	المتوسط الحسا	الانحراف المعياري
١	تقوم المصارف بتقديم معلومات حول عملية الإقراض.	٣,٨٨	١,٠٢٥
٢	تقوم المصارف بالإستثمار في الأوراق المالية.	٤,٢٠	٠,٩٢١
٣	تقوم المصارف بتقديم ضمانات وتعهدات للقروض البنكية.	٤,٠٧	٠,٨٩٣
٤	تقوم المصارف بتقديم معلومات عن المخاطر بالمقترض وليس المقرض.	٣,٨١	٠,٧٥٠
٥	تحذر المصارف من المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تقوم بتمويلها.	٤,٠٠	٠,٧٣٠
٦	تحذر المصارف من المخاطر المُتعلقة بالظروف العامة.	٣,٩٣	٠,٨٥٣
٧	تولي المصارف اهتماماً بالمخاطر المتصلة بالغير.	٣,٨١	٠,٩١٠
٨	تحذر المصارف من ضغط تخطيط السيولة التي تؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث الاستحقاق.	٣,٩٣	٠,٦٨٠
٩	تحذر المصارف من سوء الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.	٤,٢٧	٠,٨٧٧
١٠	تحذر المصارف من التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية.	٤,٢٣	٠,٨٠٦
١١	تحذر المصارف من الركود الاقتصادي.	٤,١٢	٠,٩٣٤
١٢	تحذّر المصارف من عدم التحضير الكافي للتحرير المالي وخاصةً فيما يتعلق بسعر الفائدة.	٤,٢٩	٠,٨٧٥
١٣	تحذر المصارف من مخاطر أسعار الصرف والفائدة.	٤,٠٤	٠,٨٩٤
١٤	تعي المصارف خطور تخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.	٣,٥٠	٠,٦٣٢
١٥	تشدد المصارف على أهمية معرفة أن تقلبات الأسعار تعّد من أشد الأخطار بعد خطر القرض.	٣,٨١	٠,٩١٠

يتضح من الجدول السابق (٥) أن أعلى عبارة أخذت في المرتبة الاولى هى "تحذّر المصارف من عدم التحضير الكافي للتحرير المالي وخاصةً فيما يتعلق بسعر الفائدة" بمتوسط حسابي (٤,٢٩) وبانحراف معياري (٠,٨٧٥) وأقل عبارة أخذت في المرتبة الاخيرة هى "تعي المصارف خطور تخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية" بمتوسط حسابي (٣,٥٠) وبانحراف معياري (٠,٦٣٢).

الإجابة على السؤال الثاني: والذي ينص على ما هى أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية؟ ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي:

جدول (٦)
نتائج التحليل الإحصائي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	عمليات الإقراض.	٣,٧٥	٠,٨٥٦
٢	الاستثمار في الأوراق المالية.	٤,٠٠	٠,٦٣٢
٣	ضمانات وتعهدات للقروض المصرفية.	٣,٨١	٠,٦٥٥
٤	التسعير وتوزيع الأرباح.	٣,٥٠	٠,٦٣٢
٥	كفاءة موظفي المصارف.	٣,٨١	٠,٩١٠
٦	تذبب أسعار الصرف.	٣,٥٠	١,٣٦٦
٧	استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية.	٣,٨٧	٠,٨٠٦
٨	المخاطر المتصلة بالغير.	٤,١٢	٠,٨٠٦
٩	الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.	٤,٠٦	٠,٦٨٠
١٠	الركود الاقتصادي.	٣,٩٣	٠,٦٨٠
١١	الأزمات الحادة التي قد تنشأ بأسواق المال.	٤,٠٠	٠,٦٣٢
١٢	المشاكل المرتبطة بالسيولة.	٣,٧٥	٠,٨٥٦
١٣	الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.	٣,٤٥	١,٤١٤
١٤	عدد مقدمي الخدمات المالية.	٣,٨٧	٠,٧١٨
١٥	مخاطر الخطأ في الإجراءات القانونية أو خطأ في المستندات.	٣,٨١	٠,٧٥٠

يتضح من الجدول السابق (٦) أن أعلى عبارة أخذت في المرتبة الاولى هى "المخاطر المتصلة بالغير" بمتوسط حسابي (٤,١٢) وبانحراف معياري (٠,٨٠٦) وأقل عبارة أخذت في المرتبة الاخيرة هى "الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة" بمتوسط حسابي (٣,٤٥) وبانحراف معياري (١,٤١٤).

الإجابة على السؤال الثالث: والذي ينص على إلى أي مدى تؤثر تلك المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية؟ ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائي:

جدول (٧)
نتائج التحليل الإحصائي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تقوم المصارف ولجان الإئتمان بإدارة المراجعة الداخلية باستمرار لتقييم خطر الإئتمان في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	٤,٢٧	٠,٨٧٧
٢	تقوم المصارف بتسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	٤,٢٣	٠,٨٠٦
٣	تقوم المصارف بالتنبيه على المعلومات التي تختص بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح.	٤,٢٠	٠,٩٢١
٤	تقوم المصارف بالتأكيد على مخاطر تغيير القوانين المنظمة لحجم الإقراض ونوعيته	٤,١١	٠,٩٤٤
٥	تحذر المصارف من عدم كفاءة موظفي المصارف في التحولات الرقمية.	٤,٠٧	٠,٨٩٣
٦	تقوم المصارف بالتنبه من المخاطر الصناعية الإلكترونية والمخاطر المرتبطة بيها.	٤,١٥	٠,٨٩٨
٧	تشجع المصارف مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية الرقمية.	٤,٠٤	٠,٨٩٤
٨	تقوم المصارف بإعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.	٣,٨٦	٠,٩٦٨
٩	تحث المصارف على أهمية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء.	٤,٣٦	٠,٧١٤
١٠	تقوم المصارف بالمتابعة والتحليل الدوري الالكتروني لاستعلامات العميل وزياراته الميدانية.	٤,٢٦	٠,٨٧٣
١١	تقوم المصارف بمواجهة المشاكل المرتبطة بالسيولة.	٤,١٦	٠,٨٢٤
١٢	تقوم المصارف بتنويع مصادر مواردها.	٣,٩٨	٠,٩١٢
١٣	تخفض المصارف درجة الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.	٤,١٢	٠,٨٩٩
١٤	تقوم المصارف بإعداد خطط رقمية داخل البنك للتعامل مع حالات الطوارئ أو الظروف الطارئة.	٤,٠٧	٠,٩٠٤
١٥	تعالج المصارف رقمياً قلة عدد مقدمي الخدمات المالية وخاصةً في المناطق النائية.	٤,٠١	٠,٨٦٢

يتضح من الجدول السابق (٧) أن أعلى عبارة أخذت في المرتبة الاولى هى "تحث المصارف على أهمية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء" بمتوسط حسابي (٣,٨٦) وبانحراف معياري (٠,٧١٤) وأقل عبارة

أخذت في المرتبة الاخيرة هى " تقوم المصارف بإعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية" بمتوسط حسابي (٣,٨٦) وبانحراف معياري (٠,٩٦٨).

الإجابة على السؤال الرابع: والذي ينص على هل توجد علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات البحث (المؤشرات المالية وغير المالية وإدارة المخاطر الائتمانية ورقمنة العمليات المصرفية)؟ للإجابة على هذا السؤال استخدم الباحث أسلوب تحليل الارتباط بيرسون للتحقق من الإيجابية, وكانت النتيجة كالتالى :

جدول (٨)

أسلوب تحليل الارتباط بيرسون للتحقق من الإيجابية

المتغيرات		المؤشرات المالية وغير المالية	إدارة المخاطر الائتمانية	رقمنة العمليات المصرفية
المؤشرات المالية وغير المالية	معامل الارتباط	1	.891**	.929*
	العدد	249	249	249
	الدلالة		0.01	0.01
إدارة المخاطر الائتمانية	معامل الارتباط	.891**	1	.878*
	العدد	249	249	249
	الدلالة	0.01		0.01
رقمنة العمليات المصرفية	معامل الارتباط	.929*	.878*	1
	العدد	249	249	249
	الدلالة	0.01	0.01	

من خلال الجدول السابق (٨) يتضح بانه توجد علاقة موجبة معنوية بين متغيرات البحث (المؤشرات المالية وغير المالية, وإدارة المخاطر الائتمانية, ورقمنة العمليات المصرفية)، ويمكن القول بأنه كل من المتغيرات الثلاثة تعتمد على كل منها على الآخر وللتأكد على مدى التأثير استخدم الباحث أسلوب الانحدار البسيط وكانت النتيجة كالتالى:

جدول (٩)

ملخص نموذج تحليل الانحدار البسيط

النموذج	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعيارى للتقدير
١	٠,٢١٧ a	٠,٠٤٧	٠,٠٤٤	٢,٨٨

a: المنبئات: ثابت، المؤشرات المالية وغير المالية.

المتغير التابع: إدارة المخاطر الائتمانية.

ويتضح من الجدول السابق (٩) وجود تأثير دال إحصائياً لكل من المؤشرات المالية وغير المالية على المتغير التابع (إدارة المخاطر الائتمانية).

وقد فسر المتغيران (٦,١٪) من التباين فى درجات إدارة المخاطر الائتمانية حيث أن مربع معامل الارتباط R^2 (معامل التحديد) = (٠,٠٦١).

جدول (١٠)

نتائج تحليل تباين الانحدار البسيط (الخطوة الثانية) عند دراسة العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المنسوب إلى الانحدار	١٩٧,٦٨٦	١	٩٨,٨٤٣	١٢,٠٦٠	٠,٠٠٠
البواقى	٣٠٦٥,٣١٧	٣٧٤	٨,١٩٦		

ويتضح من الجدول السابق (١٠) وجود تأثير دال إحصائياً للمتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول (١١)

ملخص نتائج الانحدار المتعدد عند دراسة العوامل المؤثرة فى إدارة المخاطر الائتمانية

المتغير المستقل	المعامل البائى	الخطأ المعيارى للمعامل البائى	بيتا B	قيمة ت	مستوى الدلالة
الثابت	١١,٦١٠	٠,٩١٨		١٢,٦٤٣	٠,٠٠٠
المؤشـــرات المالية وغير المالية	٠,١٧٩ -	٠,٠٤٠	٠,٢٢٤ -	٤,٤٦٨ -	٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق (١١) أن الثابت ومعاملى الانحدار المتعدد دالة إحصائياً ويمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد التى تعين على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية في الصورة التالية.

إدارة المخاطر الائتمانية = ١١,٦١ – ٠,١٧٩ (المؤشرات المالية وغير المالية)

بالإضافة تم التحقق من تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على رقمنة العمليات المصرفية, وكانت النتيجة كالتالى:

جدول (١٢)

ملخص نموذج تحليل الانحدار البسيط

النموذج	معامل الارتباط	مربع معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل	الخطأ المعيارى للتقدير
١	٠,٢١٧a	٠,٠٤٧	٠,٠٤٤	٣,٢٢

a: المنبئات: ثابت، المؤشرات المالية وغير المالية.

المتغير التابع: رقمنة العمليات المصرفية.

ويتضح من الجدول السابق (١٢) وجود تأثير دال إحصائياً المؤشرات المالية وغير المالية على رقمنة العمليات المصرفية.

وقد فسرت المتغيرات الثلاثة (٧,٤٪) من التباين فى درجات رقمنة العمليات المصرفية حيث أن مربع معامل الارتباط المتعدد R^2 (معامل التحديد) = (٠,٠٧٤).

جدول (١٣)

نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد (الخطوة الثالثة) عند دراسة العوامل المؤثرة فى رقمنة العمليات المصرفية

مصـــدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المنسوب إلى الانحدار	٣٠١,٨٥٧	١	١٠٠,٦١٩	٩,٩٢٦	٠,٠٠٠
البواقى	٣٧٨١,٠٠٨	٣٧٣	١٠,١٣٧		

ويتضح من الجدول السابق (١٣) وجود تأثير دال إحصائياً (عند مستوى شك منخفض جداً وهو ٠,٠٠٠) للمتغير المستقل على المتغير التابع (رقمنة العمليات المصرفية).

جدول (١٤)

ملخص نتائج الانحدار المتعدد عند دراسة العوامل المؤثرة فى رقمنة العمليات المصرفية

المتغير المستقل	المعامل البائى	الخطأ المعيارى للمعامل البائى	بيتا B	قيمة ت	مستوى الدلالة
الثابت	١٦,٩٦٦	١,٦٣٧		١٠,٣٦٣	٠,٠٠٠
المؤشـــرات المـــاليـــة وغير المالية	٠,١٧٩ -	٠,٠٤٨	٠,٢٠١ -	٣,٧٣ -	٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق (١٤) أن الثابت ومعاملات الانحدار البسيط دالة إحصائياً، ومن الجدول يمكن صياغة معادلة الانحدار البسيط التى تعين على التنبؤ برقمنة العمليات المصرفية فى الصورة التالية:

رقمنة العمليات المصرفية = ١٦,٩٦٦ – ٠,١٧٩ **(المؤشرات المالية وغير المالية)**

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. إيداح, الاء زياد. (٢٠٢٠). أثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. ***رسالة ماجستير***, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط.

٢. أبو شيخة, رائد خالد. (٢٠١٦). أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. ***رسالة ماجستير***, جامعة النجاح الوطنية.

٣. أبو الرب, أسامة خالد مصطفى. (٢٠١٦). أثر التحليل الائتماني في قرار منح التسهيلات المصرفية في البنوك الكويتية: بنك الكويت الوطني "نموذجا". ***رسالة ماجستير***, كلية الإدارة والاقتصاد, الأكاديمية العربية في الدنمارك.

٤. أبو النصر, عصام عبدالهادى. (٢٠١٥). ***دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية***. بدون دار نشر.

٥. أبو عميرة, هشام سالم. (٢٠٢١). دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار (دراسة مقارنة لمصر وجنوب أفريقيا (٢٠٠٢-٢٠١٨), ***المجلة العلمية التجارة والتمويل***- جامعة طنطا, ع(٣), ١٧٥- ٢٢٢.

٦. أبو العز, نهلة .(٢٠٢١). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفى بالدول الافريقية. مجلة السياسة والاقتصاد, ١١(١٠), إبريل, ١-٣١.

٧. أحمد ميلي سمية. (٢٠١٨). دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة. ***مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة***, ٣(١), ٢٤٩ -٢٧١.

٨. الألفي, أحمد عبدالعزيز. (٢٠١٥). **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني.** أعضاء منظمة الإدارة العربية.

٩. ازهر, على عماد محمد. (٢٠٢٠). آلية نظام الرقابة الداخلية فى البنوك المصرفية دراسة حالة البنك الكويتي المركزي. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي, ١٩٨- ٢٢٧.

١٠. بعبع, جمال كمال. (٢٠١٨). "دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية". ***مجلة جامعة تشرين***- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٤٠ (٥).

١١. بدارين, لؤي جمال. (٢٠٢٠). العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية. ***المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية***. ٦(١), ١٠٦- ١١٧.

١٢. بوطورة, فضيلة؛ سمايلي, نوفل؛ العيد, فراحتية. (٢٠٢٠). دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على القروض الممنوحة وتفعيل إيجابية إدارة المخاطر في البنوك التجارية. ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية***, ٣٢(٢), ١٥- ٢٧.

١٣. بوشرمة, عبدالحميد. (٢٠١٨). مقررات اتفاقية بازل٣ ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية - دراسة حالة الجزائر والأردن. **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**, ع(١٣), ١٠٨- ١٢٠.

١٤. بوشيخي, بوحوص. (٢٠١٦). النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها " ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري . ***مجلة المالية والأسواق***,٣(٢), ٢٤- ٤٨.

١٥. بعزيز, سعيد؛ مخلوفي, طارق. (٢٠١٩). إرساء معايير اتفاقية بازل ٣ في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر. **مجلة المنهل الاقتصادي**, ٢(١), , ٧٧-٩٤.

١٦. البغدادي, رجب محمد عمران أحمد. (٢٠٢٠). نموذج مقترح للقياس المحاسبي والتقييم المالي للمخاطر المصرفية في ضوء بازل ٣ والمعايير الدولية للتقرير المالي دراسة تطبيقية. ***رسالة دكتوراه***, كلية التجارة, جامعة مدينة السادات.

١٧. تقارير البنك المركزي المصري. (٢٠١٨). ***ضوابط منح الائتمان: التصنيف الائتماني وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء.***

١٨. جمعان, نجاة محمد أحمد. (٢٠١٧). "نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية". ***المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*** جامعة الأزهر, ع (١٧), يوليو, ١٦١- ٢٤٢.

١٩. الجابري, خالد محمد أحمد. (٢٠١٧). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية. ***مجلة القلم***, ١(٧), ٢٦١- ٢٨٢.

٢٠. حمود, قاسم محمد. (٢٠١٩). تحليل مدى تركيز وتنويع مخطفة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان-هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٦- ٢٠١٧. ***رسالة ماجستير***, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء.

٢١. الحريث, محمد علي عبود مجيد؛ حزوري, حسن أحمد إسماعيل. (٢٠١٨). "مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي: دراسة تطبيقية", ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات***, جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا, ٢(٤٣), ٢٤٤-٢٥٢.

٢٢. الحسيني، محمد غالي راهي؛ الياسري، ضرغام عباس دخيل. (٢٠٢٠). "إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على القيمة الاقتصادية المضافة: بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري". ***مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية***، ١٢(١)، ٤٠٠-٤٢٥.

٢٣. الحليوي, الشريف, (٢٠١٧). مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا. ***مجلة المناره للبحوث والدراسات***, ٢٣(٢), ١٩٥- ٢٣٦.

٢٤. الخفاجي, مريم حفظي حمزة. (٢٠١٩). "تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف". ***رسالة ماجستير***, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء.

٢٥. خميس, آسر أحمد. (٢٠٢١). أثر التحول الرقمي على الاداء الوظيفي للعاملين فى البنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة دمياط, ٢(٢), يوليو, ٩٩٧-١٠٤٤.

٢٦. خوجلي، محمد الناير محمدين. (٢٠١٩). دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة ميدانية على بنك النيل "ولاية الخرطوم". ***مجلة جامعة مروي التكنولوجية- عبداللطيف الحمد***, ع(٣), يناير, ٩٣– ١١٦.

٢٧. زديرى، سارة. (٢٠١٦). "أساليب إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجى BEA خلال الفترة ٢٠١٢– ٢٠١٥". ***رسالة ماجستير***, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

٢٨. الزبيدي, زهراء محمد نعمة. (٢٠١٦). تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفى وبعض المتغيرات المالية فى العراق دراسة قياسية للمدة (١٩٨٥- ٢٠١٥). ***رسالة ماجستير***, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة القادسية.

٢٩. سالم, شيماء مهدي إبراهيم محمد. (٢٠١٩). "تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك". ***مجلة البحوث المالية والتجارية***, جامعة بورسعيد- كلية التجارة, ٢٠(٤),ج١, ٩٦- ١٢٢.

٣٠. سالم, شيماء مهدي إبراهيم محمد. (٢٠١٩). أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية, ***مجلة البحوث المالية والتجارية***, جامعة بورسعيد- كلية التجارة, ٢٠(٤), ج١, ١٥٦- ١٨٢.

٣١. سعيد, بلال نورى؛ حميد, مينا غسان. (٢٠٢١). تقييم المصارف الخاصة العراقية باستخدام مؤشرات تسعير القروض المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, ***مجلة الريادة للمال والأعمال***, ٢(٣), ١٤- ٢٣.

٣٢. السلوادي, عبدالرحمن؛ عودة, مشارقة. (٢٠٢٠). مدى فاعلية إدارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف الفلسطينية دراسة تطبيقية على بنك فلسطين. ***المجلة العربية للإدارة***, ٤٠(١) مارس, ١٠١- ١٢٠.

٣٣. الشامي, مصطفى كمال عطا. (٢٠١٩). الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٧) مع دراسة ميدانية. ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة***, ١(٦), يناير. ٤٤- ٩٠.

٣٤. شحاتة, محمد موسى على. (٢٠١٩). "انعكاسات التقييم المحاسبى للخسائر الائتمانية فى ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات III على تصنيف محفظة القروض المصرفية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية". ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***, ١(١), ٤٤٦- ٥٣٣.
٣٥. صندق النقد العربي, (٢٠١٧). **تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية**, أبو ظبي.
٣٦. عياش, زبير؛ العايب, سناء. (٢٠١٨). تطبيق إصلاحات بازل ٣ في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات ، البحرين). ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***, ١٤(١٨), ٨١- ٩٤.
٣٧. عياش, زبير؛ العايب, سناء. (٢٠١٦). إصلاحات النظام البنكي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية, ***مجلة العلوم الانسانية***، جامعة خيضر بسكرة, ١(٤٥), نوفمبر, ٤٧٧: ٤٩٦.
٣٨. عبدالرحمن, نجلاء إبراهيم؛ الصيعري, شروق على صالح. (٢٠١٨). دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***, كلية التجارة بالإسماعيلية, جامعة قناة السويس, ٩(٣), ١٣٤- ٢٠٢.
٣٩. عبدالرحمن, أمجد حسن. (٢٠٢٠). قياس الأثر التفاعلي لإدارة رأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي للشركات وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية"IFRS " "دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المدرجة في البورصة المصرية". ***مجلة الفكر المحاسبي***. ٢٤(٤), ٦٥٢-٧٢٤.
٤٠. عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم (٢٠٢٠). أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV: دراسة مطبقة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية. ***مجلة رماح للبحوث والدراسات, مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح***, ١(٤٢), مايو, ٢٧٣ – ٣١٨.
٤١. عشيرة، نصر الدين قارة. (٢٠٢٠). "إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، المشتقات الائتمانية. جامعة تشرين (ورقة بحثية)". ***مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال***, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة, ٦(٢), ٣٤٤– ٣٦٢.
٤٢. إسماعيل, عصام. (٢٠٢١). مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية. ع(١٢), ***صندوق النقد العربي***.
٤٣. فارس, علي أحمد؛ مهدي, رسل صالح. (٢٠٢٠). "تأثير إدارة المخاطر المصرفية وفق مدخل إدارة المشروع وإمكانية تطبيقه في المصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". ***المجلة العراقية للعلوم الإدارية***, ١٤(٥٧), ١٥١- ١٨٠.
٤٤. قاسم, زينب عبدالحفيظ أحمد. (٢٠١٧). "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وإنعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك". ***رسالة ماجستير***, كلية التجارة, جامعة عين شمس.
٤٥. قارة, محمد شريف سليم محمد شريف. (٢٠١٦). أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني. ***رسالة ماجستير***, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط.
٤٦. قشي, مريم؛ بركان, إيمان, (٢٠٢١). أثر التكنولوجيا المالية FinTech على الصناعة المالية والمصرفية. ***المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات «التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة»*** دار أوبرا جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ٢٤-٢٥ مارس.
٤٧. قندوز, عبدالكريم أحمد. (٢٠٢٠). المخاطر المصرفية وأساليب قياسها, ***صندوق النقد العربي***, ع(٥).
٤٨. قلبه، عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن يوسف. (٢٠١٩). "القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل". ***رسالة ماجستير***, كلية التجارة, جامعة المنصورة.
٤٩. القيسي, فوزان. (٢٠١٧). محددات الإقراض المصرفي للبنوك التجارية الأردنية. ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***, ٢(٥٣), ٢٣١- ٢٥٠.
٥٠. لطفي, سومية. (٢٠١٧). انعكاسات تعثر قروض صندوق النقد العربي على أداء البنوك والنشاط الاقتصادي. ***صندوق النقد العربي***, أكتوبر.
٥١. ماجد, طيبة. (٢٠١٩). ***مراحل منح الائتمان المصرفي***. بدون دار نشر.

٥٢. محمد, منال جابر مرسى. (٢٠٢١). الائتمان المصرفى والاستثمار الخاص فى مصر دراسة قياسية للفترة (١٩٩١- ٢٠١٩). **مجلة البحوث المالية والتجارية, ٢٢(١), يناير, ١٣٠- ١٧٣.**
٥٣. محمد, علا السيد. (٢٠٢٠). دور شركات ضمان مخاطر االئتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بالتطبيق علي الحالة المصرية. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة,*** ٢٥٨- ٣٢٠.
٥٤. مجدوب, بحوصي؛ عمار, عريس. (٢٠١٧). مكانة مقررات بازل /// من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية ٢٠٠٨ مقارنة بقانون فرانك. ***مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية***- جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر, ٢(١٠), ١١١- ١٢٣.
٥٥. المضف, وداد فهد. (٢٠١٧). قياس المخاطر والكفاءة لبعض البنوك الاسلامية في الكويت, ***المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث,*** المركز القومي للبحوث بغزة, ٣(٢), ١٩- ٢٦.
٥٦. المطيري, عبدالله ماجد حميدي. (٢٠١٦). دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الكويتي. ***رسالة ماجستير,*** كلية إدارة المال الأعمال, جامعة آل البيت.
٥٧. المطيري, ناصر مشعان؛ العنزي, ناصر خليف. (٢٠١٧). أهمية وتأثير الأسهم المرهونة والمؤشرات المالية لدعم القرار الاستثماري دراسة حالة لبعض أسهم سوق الكويت للأوراق المالية. ***مجلة البحوث المالية والتجارية,*** ١٨(١), ١٠٧-١٢٦.
٥٨. منصور، بشرى يحيى. (٢٠١٨). "تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة (٢٠٠١– ٢٠١٣)". ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***, جامعة قناة السويس- كلية التجارة بالإسماعيلية, ٩(١), ٣٨٧- ٤١٠.
٥٩. نشوان, اسكندر؛ الطويل, عصام؛ شحادة, محمد. (٢٠١٨). "أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين". ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***, ع(٩), ٤١٧- ٤٤٧.
٦٠. وليد, عمومن. (٢٠١٨). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة. ***رسالة ماجستير,*** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير. جامعة قاصدي مرتاح – ورقلة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Al Zaidanin,J., Al Zaidanin, O., (2021). The impact of credit risk management on the financial performance of United Arab Emirates commercial banks. ***International Journal OF Research in Business & Social Science***. 10(3) 303-319.
2. Bank for International Settlements (2021). Basel Committee on Banking Supervision Instructions for Basel III monitoring.
3. Basel Committee on Banking Supervision " BCBS". (2018). ***Regulatory treatment of accounting provisions, An update on global and European developments***, P.P 1-12
4. Catherine, N. (2020). Credit Risk Management and Financial Performance: A Case of Bank of Africa (U) Limited. ***Open Journal of Business and Management***, 8, 30-38.
5. Dao, L., Nguyen, T., Hussain, S., Nguyen, V. (2020). Factors affecting non-performing loans of commercial banks: The role of bank performance and credit growth, ***Banks and Bank Systems***, 15(3).
6. Fiorese E. Bonollo F. Timelli G. Arnberg, L. Gariboldi E. (2015). ***New classification of defects and imperfections for aluminum alloy castings***.

7. Tasintsadze, A., Glonti, v., (2019). Empirical Analysis of Financial and Non-Financial Risks of the Commercial Bank. ***European Journal of Sustainable Development***, 8 (2), 101-110.
8. Gizaw, M., Kebede M., Selvaraj, S. (2015). The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia. ***African Journal of Business Management***, 9(2), pp. 59-66.
9. Güler,O., Mariathasan, M., Mulier, K., Okatan, N., (2021). The real effects of banks' corporate credit. ***Economic Inquiry***; 59: 1252–1285.
10. Isanzu, j. (2017). The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinees Banks ***Journal of International Business Research and Marketing***. 2(3).
11. Konovalova N., Kristovska I., Kudinska M., (2016). Credit Risk Management in Commercial Banks. ***Polish Journal of Management Studies***, 13(2), 90- 100.
12. Krüger, S., Rösch, D. and Scheule, H. (2018). "The impact of loan loss provisioning on bank capital requirements", ***Journal of Financial Stability,*** Vol. 36, 114–129.
13. Kahn, j., Kay, B (2019). The Impact of Credit Risk Mispricing on Mortgage Lending during the Subprime Boom. ***Finance and Economics Discussion Series***· June. 1-67.
14. Long, v., Yen, N., Long, P (2020). Factors affecting Non-Performing Loans (NPLs) of banks: The case of Vietnam. ***Ho Chi Minh City Open University Journal of Science***, 10(2), 83-93.
15. Moumen, N. Ben Othman, H and Hussainey, K. (2015). "The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets," ***Research in International Business and Finance,*** Elsevier, vol. 34(C), pages 177-204.
16. Miu, P. (2016). "Adapting Basel's A-IRB Models for IFRS 9 Purposes". Electronic Copy Available at: Http://Ssrn.Com/Abstract=2819101 , pp. 1–35.
17. Manisha & K, (2018). ***Credit granting procedure, Department of Management Studies,*** University of Science &Technology, Murthal Sonipat.
18. Roberts, D., Sarkar, A. and Shachar, O. (2019), ***Bank Liquidity Creation, Systemic Risk and Basel Liquidity Regulations***, Federal Reserve Bank of New York.
19. Singh, Basuki, Setiawan. (2021). The Effect of Non-Performing Loan on Profitability: Empirical Evidence from Nepalese Commercial Banks. ***Journal of Asian Finance, Economics and Business*** 8 (4), 709–716.
20. Temim, J. (2018). ***The IFRS 9 Impairment Model and Its Interaction with the Basel Framework, Moody's Analytics Risk Perspectives,*** The Convergence Of Risk, Finance, And Accounting.
21. Yeasin, H., (2021). ***The Impact of Credit Risk management on Financial Performance of commercial Banks.***

22. Yoshino, N. and F. Taghizadeh-Hesary. (2018). A Comprehensive Method for the Credit Risk Assessment of Small and Medium-Sized Enterprises Based on Asian Data. ADBI Working Paper 907. ***Tokyo: Asian Development Bank Institute***.

ملحق (١)
استبيان

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: " **دور المؤشرات المالية وغير المالية في إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية**"، وتتضح أهداف البحث في:

- التعرف إلى طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي.
- تحديد أهم المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.
- بيان إلى أي مدى تؤثر تلك المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.

أرجو التكرم بالإجابة عن فقرات المقياس ووضع إشارة (/) أمام العبارة التي تتفق مع وجهة نظركم.

وستكون الإجابة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي المبين:

العبارة	درجة التوافر درجة الموافقة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

يأمل الباحث الإجابة بدقة والتعبير عن رأيكم علمًا بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وتفضلوا بقبول خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الهادف والمثمر.

القسم الأول: البيانات الأساسية:

١ـ الإدارة التابع لها:

- **الإدارة المالية** ☐
- **مسئولي إدارة المخاطر الائتمانية** ☐

٢ـ المؤهل العلمي:

- **بكالوريوس** ☐
- **ماجستير** ☐
- **دكتوراه** ☐

٣ـعدد سنوات الخبرة الوظيفية:

- **أكبر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنة** ☐
- **أكبر من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة** ☐
- **أكبر من ١٠ سنوات وأقل من ٢٠ سنة** ☐

القسم الثاني: فقرات الاستبيان

المرجو قراءة كل عبارة بعناية ووضع علامة (√) أمام كل عبارة، وتحت الاستجابة التي تعبر عن رأيكم، علمًا بأنه لا توجد عبارة سليمة وأخرى خاطئة.

المحور الأول: طبيعة ومحددات المخاطر الائتمانية بالقطاع المصرفي

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تقوم المصارف بتقديم معلومات حول عملية الإقراض.					
٢	تقوم المصارف بالإستثمار في الأوراق المالية.					
٣	تقوم المصارف بتقديم ضمانات وتعهدات للقروض البنكية.					
٤	تقوم المصارف بتقديم معلومات عن المخاطر بالمقترض وليس المقرض.					
٥	تحذر المصارف من المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تقوم بتمويلها.					
٦	تحذر المصارف من المخاطر المتعلقة بالظروف العامة.					
٧	تولي المصارف اهتماما بالمخاطر المتصلة بالغير.					
٨	تحذر المصارف من ضغط تخطيط السيولة التي تؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث الاستحقاق.					
٩	تحذر المصارف من سوء الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.					
١٠	تحذر المصارف من التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية.					
١١	تحذر المصارف من الركود الاقتصادي.					
١٢	تحذّر المصارف من عدم التحضير الكافي للتحرير المالي وخاصةً فيما يتعلق بسعر الفائدة.					
١٣	تحذر المصارف من مخاطر أسعار الصرف والفائدة.					
١٤	تعي المصارف خطور تخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.					
١٥	تشدد المصارف على أهمية معرفة أن تقلبات الأسعار تعّد من أشد الأخطار بعد خطر القرض.					

المحور الثاني: المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات المصرفية.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	عمليات الإقراض.					
٢	الاستثمار في الأوراق المالية.					
٣	ضمانات وتعهدات للقروض المصرفية.					
٤	التسعير وتوزيع الأرباح.					
٥	كفاءة موظفي المصارف.					
٦	تذبب أسعار الصرف.					
٧	استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية.					
٨	المخاطر المتصلة بالغير.					
٩	الأصول ذات الدرجات المتفاوتة.					
١٠	الركود الاقتصادي.					
١١	الأزمات الحادة التي قد تنشأ بأسواق المال.					
١٢	المشاكل المرتبطة بالسيولة.					
١٣	الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.					
١٤	عدد مقدمي الخدمات المالية.					
١٥	أسعار الفائدة.					

المحور الثالث: مدى تأثير المؤشرات المالية وغير المالية على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تقوم المصارف ولجان الإئتمان بإدارة المراجعة الداخلية باستمرار لتقييم خطر الإئتمان في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.					
٢	تقوم المصارف بتسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.					
٣	تقوم المصارف بالتنبيه على المعلومات التي تختص بنوعية الإدارة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح.					

٤	تقوم المصارف بالتأكيد على مخاطر تغيير القوانين المنظمة لحجم الإقراض ونوعيته.					
٥	تحذر المصارف من عدم كفاءة موظفي المصارف في التحولات الرقمية.					
٦	تقوم المصارف بالتنبه من المخاطر الصناعية الإلكترونية والمخاطر المرتبطة بيها.					
٧	تشجع المصارف مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية الرقمية.					
٨	تقوم المصارف بإعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات المصارف والمحفظة الائتمانية في ظل رقمنة العمليات التشغيلية.					
٩	تحث المصارف على أهمية التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء.					
١٠	تقوم المصارف بالمتابعة والتحليل الدوري الالكتروني لاستعلامات العميل وزياراته الميدانية.					
١١	تقوم المصارف بمواجهة المشاكل المرتبطة بالسيولة.					
١٢	تقوم المصارف بتنويع مصادر مواردها.					
١٣	تخفض المصارف درجة الاعتماد على المصادر المتقلبة ذات التكلفة المرتفعة.					
١٤	تقوم المصارف بإعداد خطط رقمية داخل البنك للتعامل مع حالات الطوارئ أو الظروف الطارئة.					
١٥	تعالج المصارف رقمياً قلة عدد مقدمي الخدمات المالية وخاصةً في المناطق النائية.					